جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

الموضوع :

مصادر تنوع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات

دراسة قياسية للفترة (1990–2020)

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي

إعداد الطالب:

لعرشي حبيب

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الأستاذ (ة): طويل مريم	.....	رئيسا
الأستاذ (ة): حسناوي مريم	.....	مشرفا
الأستاذ (ة): ادريس امينة	.....	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022 – 2023

بسم الله

بداية الحمد والشكر لله رب العالمين الذي وفقني لإتمام وانجاز هدا العمل المتواضع

بعد دالك أتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتورة حسناوي مريم على قبولها الإشراف على هدا العمل دون أن تبخل علي بتوجيهاتها وملاحظاتها وصبرها معي

كما أتشرف بتوجيه عبارات الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هده المذكرة

والشكر والامتنان إلى الأهل والأصدقاء وكل من ساعد على إتمام هدا البحث من قريب أو بعيد.

إهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على الرسول المصطفى

اهدي هدا العمل إلى من كانت دائما بجانبي وعونا لي أمي شفاها الله وأطال في عمرها إن شاء الله

والى من كان سندي ونعم الرجل والصديق أبي رحمة الله عليه

والى إخوتي وأخواتي حفظهم الله

حبيب

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

فهرس المحتويات IV

قائمة الجداول IX

قائمة الأشكال XI

قائمة الملاحق XIV

الملخص XVII

مقدمة ..... أ.ب.ج.د

الفصل الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة 1

المبحث الأول:التنويع الاقتصادي كإستراتيجية للتقليص من التبعية لقطاع النفط: 3

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول سياسة التنويع: 3

المطلب الثاني:طبيعة الاقتصاد الجزائري في ظل الاعتماد على قطاع المحروقات وضرورة التنويع الاقتصادي: 11

المبحث الثاني:الأدبيات التطبيقية لتنوع الاقتصادي الجزائري 22

المطلب الأول: الدراسات سابقة: 22

المطلب الثاني:مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة 26

الفصل الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر **1990–2020** (دراسة قياسية)..... 30

المبحث الأول :تحديد منهج وأدوات الدراسة وتحليل المتغيرات 32

المطلب الأول: طريقة الدراسة وأدواتها 32

المطلب الثاني:تحليل المتغيرات:..... 38

المبحث الثاني: دراسة قياسية لمصادر تنوع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات 1990-2020
..... 47

المطلب الأول: تطبيق النموذج القياسي حالة الجزائر فترة 1990-2020:..... 47

المطلب الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها:..... 56

الخاتمة..... 59

قائمة المراجع..... 63

الملاحق..... 70

فهرس المحتويات IV

قائمة الجداول IX

قائمة الأشكال XI

قائمة الملاحق XIV

الملخص XVII

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: 1

الإطار النظري لمتغيرات الدراسة 1

المبحث الأول:التنويع الاقتصادي كإستراتيجية للتقليص من التبعية لقطاع النفط: 3

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول سياسة التنويع: 3

المطلب الثاني:طبيعة الاقتصاد الجزائري في ظل الاعتماد على قطاع المحروقات وضرورة التنويع الاقتصادي: 11

المبحث الثاني:الأدبيات التطبيقية لتنوع الاقتصادي الجزائري 22

المطلب الأول: الدراسات سابقة: 22

المطلب الثاني:مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة 26

الفصل الثاني: 30

واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر 1990-2020 30

(دراسة قياسية) 30

المبحث الأول :تحديد منهج وأدوات الدراسة وتحليل المتغيرات 32

المطلب الأول: طريقة الدراسة وأدواتها 32

المطلب الثاني:تحليل المتغيرات: 38

المبحث الثاني: دراسة قياسية لمصادر تنوع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات **1990-2020** 47

المطلب الأول: تطبيق النموذج القياسي حالة الجزائر فترة **1990-2020**: 47

المطلب الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها: 56

الخاتمة 59

قائمة المراجع 63

الملاحق 70

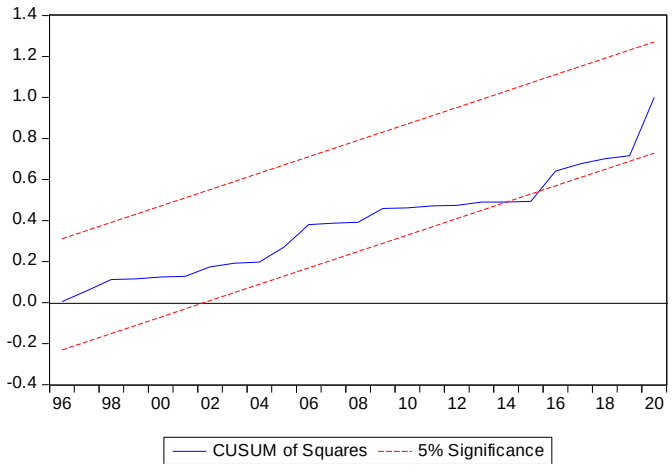

76 .....

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الفترة 1990-2020	39
2	: قياس مدى تنوع الاقتصاد الجزائري باستعمال مؤشر HHI للفترة: 1990-2020	45
3	نتائج دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة	49
4	نتائج تقدير مساهمات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة 1990-2020	50
5	اختبار منهج الحدود Bound test لوجود علاقة طويلة الأجل	52
6	نتائج تقدير معلمات نموذج الأجل الطويل	53
7	نتائج تقدير معلمات نموذج الأجل القصير	54
8	اختبار البواقي	55

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	رسم بياني موضح لمعامل التركيز	8
2	نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2001-2019	14
3	نسبة مساهمة الصادرات النفطية في الصادرات الإجمالية الجزائرية خلال الفترة 2001-2019	15
4	منحنى لسلسة زمنية لمركبة دات اتجاه عام	34
5	منحنى لسلسة زمنية ذات مركبة فصلية	35
6	منحنى لسلسة زمنية ذات مركبة دورية	35
7	مخطط لملخص منهجية ARDL	38
8	منحنى توضحي لتطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2020	41
9	منحنى توضيحي لنسب تأثير القيمة المضافة للقطاع التجاري على الناتج المحلي الاجمالي 1990-2020	41
10	منحنى توضحي لنسب تأثير القيمة المضافة للقطاع الفلاحي على الناتج المحلي الاجمالي 1990-2020	42
11	منحنى توضحي لنسب تأثير القيمة المضافة للقطاع الصناعي على الناتج المحلي الاجمالي 1990-2020	42
12	منحنى توضحي لنسب تأثير القيمة المضافة لقطاع النقل والاتصال على الناتج المحلي الاجمالي 1990-2020	43
13	): منحنى توضحي لنسب تأثير القيمة المضافة للقطاع الخدماتي على	43

	الناتج المحلي الاجمالي 1990–2020	
14	منحنى توضيحي نسب تأثير القيمة المضافة لقطاع البناء والاشغال العمومية على الناتج المحلي الاجمالي 1990–2020	44
15	منحنى توضيحي لنسب تأثير القيمة المضافة لقطاع المحروقات على الناتج المحلي الاجمالي 1990–2020	44
16	رسم بياني لمدى تنوع الاقتصاد الجزائري باستعمال مؤشر HHI 1990–2020	46
17	السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة	49
18	اختبار أفضل فترة إبطاء	50
19	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)	55
20	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM of Squares)	56

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	اختبار الاستقرارية	71
2	اختبار أفضل فترة إبطاء	73
3	نتائج تقدير مساهمات القطاعات	74
4	اختبار البواقي	74
5	اختبار Bound test	75
6	اختبار تقدير العلاقة في المدى القصير والطويل	75
7	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)	76
8	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM of Squares)	76

الملخص

الملخص:

تهدف هده الدراسة إلى التعريف بإستراتيجية التنويع الاقتصادي والتأكيد على تطبيقها باعتبار أن اقتصاد الجزائر اقتصاد ريعي يهيمن عليه قطاع المحروقات، وجاءت هده الدراسة من اجل قياس اثر القطاعات الاقتصادية الارتكازية خارج قطاع المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2020 وللقيام بالدراسة استخدمنا نموذج الانحدار الداني لإبطاء الموزع ARDL لتحليل اثر القطاعات الاقتصادية على الناتج المحلي وخلصت الدراسة الى أن تأثير القطاعات الاقتصادية دون قطاع المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي تأثير ضعيف، ويعود دلك إلى الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات والعلاقة التشابكية بين هده القطاعات.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، الاقتصاد الجزائري، نموذج الانحدار الداني للإبطاء الموزع.

Abstract :

This study aims to introduce the strategy of economic diversification and to Emphasis on the necessity of its application, Considering that Algeria's economy is a rentier economy dominated by the hydrocarbon sector. This study came in order to measure the impact of the main economic sectors outside the oil sector on the gross domestic product during the period 1990-2020. Its first part is theoretical, and econometric analysis by following the ARDL methodology for analyzing the impact of economic sectors on GDP. The study concluded that the impact of the economic sectors, excluding the hydrocarbon sector, on the GDP has a weak impact, due to excessive dependence on the oil sector and the interdependence between these sectors.

Keywords: economic diversification, Algerian economy, ARDL

مقدمة

توطئة:

أصبح الاعتماد على قطاع اقتصادي واحد أو مورد وحيد من ناحية المداخيل وتجاهل دور القطاعات الأخرى سببا في حدوث اختلالات في الهيكل الاقتصادي لدول ذات الاقتصاد الريعي كما يجعلها أكثر عرضة للأزمات الاقتصادية، ولهدا أجبرت الظروف الاقتصادية العالمية معظم هده الدول خاصة الدول النفطية منها على ضرورة البحث عن طرق واستراتيجيات لتنويع اقتصادياتها كإجراءات احترازية ضد الأزمات والإختلالات.

مند تأميمه كان ولازال الاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع المحروقات كأكثر مورد ممول للخزينة العامة وبمتوسط نسبة صادرات قاربت 98%، وبما أن أسعار المحروقات تعرف عدة تقلبات وعدم الاستقرار في السوق فالجزائر وكغيرها من الدول النفطية معنية بتطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي وإنجاحها للتوجه نحو اقتصاد مثالي تلعب فيه كل القطاعات الاقتصادية دورا هاما لتحقيق التنمية والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات، المورد الغير دائم. في حين تمتاز الاقتصاديات التي تتنوع لديها مصادر الدخل بأداء اقتصادي أفضل من الاقتصاديات ذات مورد واحد، وعلى ضوء ما تم ذكره سنحاول من خلال هده الورقة البحثية الإجابة على إشكالية الدراسة المطروحة من خلال الصيغة التالية : **ما هي المصادر والاستراتيجيات المقترحة من اجل تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر؟**

بناءا على الإشكالية الرئيسية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية الأتية:

- ما مدى تنوع الاقتصاد الجزائري في ظل الاعتماد على قطاع النفط خلال الفترة (1990-2020)؟
- ما مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية الارتكازية (الصناعي،التجاري، الفلاحي، الخدمات، النقل والاتصال.) في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2020)؟

أولا:فرضيات البحث:

- تأثير ايجابي للقطاعات الاقتصادية الارتكازية (دون قطاع المحروقات) على الناتج المحلي الإجمالي.
- وجود علاقة ترابطية بين القطاعات الاقتصادية الارتكازية.

ثانيا:مبررات اختيار الموضوع:

- **أسباب موضوعية:** محاولة منا لإبراز مسار الاقتصاد الوطني وما يمكن أن يحققه من قفزات نوعية بعيدا عن قطاع المحروقات، إضافة إلى عرض موضوع التنويع الاقتصادي الذي يحظى بأهمية بالغة على الصعيد العالمي.
- **أسباب دانية:** الرغبة في معالجة موضوع التنوع الاقتصادي إضافة إلى طبيعة التخصص الأكاديمي الذي يدفعنا لبحث ودراسة هدا الموضوع.

ثالثا:أهمية البحث:

تكمن أهمية هده الدراسة في محاولة معالجة المشكلة الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري والمتمثلة في الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات كمورد وحيد ترتكز عليه عجلة الاقتصاد الوطني عبر اقتراح مجموعة من الاستراتيجيات التي يمكن العمل بها وتطبيقها داخل القطاعات التي يمكنها أن تكون كبديل لقطاع المحروقات. هدا وتأتي هده الدراسة كدعم لسعي الحكومة في الرفع من مستوى الناتج المحلي الإجمالي بعيد عن قطاع النفط والرفع من المستوى المعيشي والرفاه في المجتمع.

رابعا:أهداف البحث:

- تحليل واقع الاقتصاد الوطني.
- التنبيه على خطورة الاعتماد على مورد وحيد لتغطية النفقات وتمويل الخزينة العمومية.
- إعطاء الحلول والاقتراحات الممكنة وتقديم توصيات تفيد في اتخاذ القرار مستقبلا.
- محاولة تكوين نموذج قياسي يوضح مدى تأثير بعض متغيرات الاقتصاد الكلي على التنويع الاقتصادي في الجزائر.

خامسا:منهجية البحث:

اعتمدنا في هده الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض التنوع الاقتصادي وواقعه في الجزائر، كما اعتمدنا على المنهج القياسي لتقدير نموذج التنويع الاقتصادي خلال الفترة 1990-2020.

سادسا:هيكل البحث:

تم تقسيم الدراسة حسب منهجية IMRD حيث قسم البحث إلى فصلين اثنين يقسمان الدراسة إلى جزأين ويتضمن كل فصل على مبحثين اثنين حيث يهتم الفصل الأول بالجزء النظري لكافة المتغيرات الأساسية الخاصة بالدراسة أما الفصل الثاني فيشمل الجانب التطبيقي من خلال دراسة قياسية:

- الفصل الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة.
- الفصل الثاني:واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية.

الفصل الأول:

الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

تمهيد:

يعتبر النفط من أهم الموارد الطبيعية إذ يعد المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي الوطني بمختلف أشكاله، وازداد الاعتماد عليه خارجيا حيث اتسعت أسواقه إلى أن أصبحت تتنافس الدول فيما بينها لاكتشاف حقول نفطية جديدة، غير انه يعتبر من الموارد الناضبة التي سرعان ما تنفد بفعل الاستخراج المتكرر،زيادة على عدم استقرار أسعاره في الأسواق العالمية كلها عوامل قد تشكل خطر على الدول التي تعتمد في اقتصادها على المحروقات كمورد وحيد من بينها الجزائر، وعليه فقد أصبح ضروريا على هده الدول تبني سياسات التنويع وتطوير قاعدتها الاقتصادية بالاعتماد على مختلف الموارد والإمكانيات المتوفرة لمواجهة حدوث الأزمات الناجمة عن تقلبات أسعار النفط، وفي هدا الشأن سنحاول من خلال هدا الفصل وعبر مبحثين التطرق إلى أدبيات التنوع الاقتصادي واقتراح بعض الحلول من اجل اقتصاد مستقل عن قطاع المحروقات، حيث يتناول المبحث الأول الأساس النظري للدراسة وتحليل ما له علاقة بالجزء التطبيقي، أما المبحث الثاني فيتضمن الدراسات سابقة وما تمثله هده الدراسة من قيمة مضافة، ويشمل كل مبحث على مطلبين.

- المبحث الأول:التنوع الاقتصادي كإستراتيجية للتقليص من التبعية للموارد النفطية
- المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية لتنوع الاقتصادي الجزائري

المبحث الأول:التنويع الاقتصادي كإستراتيجية للتقليص من التبعية لقطاع النفط:

تطمح الجزائر على غرار دول العالم إلى تحقيق نمو الاقتصادي يؤهلها إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، هدا الطموح كان بالاعتماد على مورد واحد يسيطر على نشاط الصادرات في البلاد متمثل في صادرات النفط التي كانت ولا زالت تعد اكبر مصدر دخل للدولة، سياسة كلفت دولة الجزائر وقوعها في عديد من الأزمات والتي دائما ما كانت مرتبطة بأسعار المحروقات التي تتحدد بفعل عوامل خارجية ما دفعها إلى إعادة النظر حول استراتيجياتها وسياستها المتبعة عبر البحث عن موارد بديلة لقطاع المحروقات تكون كقطاعات دائمة من خلال سياسة التنويع الاقتصادي.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول سياسة التنويع:

يعتبر موضوع التنويع الاقتصادي احد أهم القضايا الأساسية، التي يتعلق بها مستقبل التنمية في إقتصادايات الدول التي ترتكز على قطاع واحد(الدول ذات اقتصاد ريعي)، ودالك بسبب سيطرة مادة أولية أو سلعة واحدة على كل من الإنتاج والتصدير الذي فرضه التخصص ونمط تقييم العمل.

أولا. تعريف سياسة التنويع وأهدافه:

أ.التعريف:

- يعرف التنويع الاقتصادي بأنه سياسة تنموية تهدف إلى تقليل نسبة المخاطرة الاقتصادية ورفع القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات وأسواق جديدة ومتنوعة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد. (خمخام و الجودي، 2021، صفحة 354)
- حسب الاقتصادي Jean Claude Barthéleny فإننا نقول عن اقتصاد ما انه اقتصاد متنوع إدا كان هيكله الإنتاجي موزع على اكبر عدد ممكن من الأنشطة الاقتصادية المختلفة عن بعضها البعض.

(BERTHELEMY, 2005, p. 592)

- كما يقصد بالتنويع في الاقتصاد السياسي بالمعنى العام" تنويع الصادرات" وهو السياسات الهادفة لتقليل الاعتماد على عدد محدود من الصادرات المعرضة لتدبدب في السعر والكمية ويتم بالبحث عن فرص جديدة أو بتطوير منتجات داخل نفس القطاع كالتعدين الطاقة والزراعة. (هواري و سدي، 2019، صفحة 217).

ومما سبق فإن التنويع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على مورد وحيد والانتقال إلى مرحلة خلق قاعدة إنتاجية وبناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الداني في أكثر من قطاع،(ZHANG, 2003, p. 6) ويعني تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي أو تنويع مصادر الإيرادات أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات ، ويرتبط التنويع الاقتصادي بالمشاركة في الإنتاج وتوزيع الاستثمارات على قطاعات مختلفة من الاقتصاد للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد وحيد. أي تخفيض التركيز على قطاع البترول وعائداته في حالة الجزائر عن طريق تطوير اقتصاد غير بترولي وصادرات غير بترولية.

ب. أهداف التنويع الاقتصادي :

من خلال التعاريف السابقة نجد بان سياسات التنويع الاقتصادي تهدف إلى تقليل الاعتماد المفرط على قطاع اقتصادي واحد دون القطاعات الأخرى أو مورد طبيعي من الموارد الطبيعية مثل النفط لتمويل موازنة الدولة كما هو الحال بالنسبة للجزائر ومن أهدف هده الإستراتيجية أيضا:

- ضمان توازن واستقرار الاقتصاد الوطني في ظل تعقد العلاقات الاقتصادية الدولية.
- تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية قادرة على خلق مناصب الشغل باستمرار وبالتالي زيادة فرص القضاء على البطالة.
- تنويع مصادر تمويل ميزانية الدولة.والاندماج في العولمة الاقتصادية. (بلعيدي، 2014، صفحة 191)

- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبترول أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية والغذائية أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة الدول الشريكة منها.
- تحقيق اكتفاء ذاتي من السلع والخدمات واستقلال مالي وزيادة الصادرات والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية وتوفير فرص شغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد.
- تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم واكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية .
- توزيع الاستثمار على القطاعات متنوعة كالزراعة الصناعة الطاقات وغيرها من القطاعات. (مجلخ و بشيشي، 2022، صفحة 49)

ثانيا: أهمية التنويع الاقتصادي وأشكاله:

أ,أهمية التنويع:

يمثل عامل الخطر دافعا أساسيا لتوجه نحو التنويع.حيث يعمل التنويع الاقتصادي على تقليل وتخفيض الخطر الناجم عن تدبدب الأسعار ومخاطر انخفاض حصيلة الصادرات، أي أن التنويع الاقتصادي يعتبر وسيلة لمواجهة صدمات الاقتصاد الكلي الناجمة عن تقلبات أسعار الصادرات البلدان المعتمدة على مجموعة محدودة من الصادرات (Gelb, 2010, p. 6)،

وبطبيعة الحال لا يعد عامل الخطر المبرر الوحيد للبلدان التي يهيمن فيها قطاع وحيد أو سلعة واحدة على صادراتها، حيث أن سعي الحكومات نحو تنويع الاقتصاد مرتبط أيضا بقضايا التنمية على جميع مستوياتها فهناك مشاكل مثل انخفاض معدلات النمو، حيث يساهم التنويع في زيادة معدلات النمو من خلال زيادة فرص الاستثمار وزيادة إنتاجية رأس مال البشري؛ أو مشاكل عدم وجود حوافز للقطاع العام التي يعمل التنويع على تخفيضها من خلال توطيد درجة العلاقة الترابطية بين القطاعات عبر زيادة عدد القطاعات المنتجة مما يؤدي إلى

زيادة القيمة المضافة حيث أن مخرجات كل قطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع أخر. (باهي و روابنية، 2016، صفحة 137)

كما يسهم التنويع في توليد الفرص الوظيفية ويحقق التنمية المستدامة ومن ثم إلى ارتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحليا (ضيف و عزوز، 2018، صفحة 23)

ب. أشكال التنويع:

يقسم التنويع حسب المستوى إلى كلي وجزئي.

ب.1- التنويع حسب المستوى الكلي:

- ✓ تنويع الإنتاج أو النشاط الإنتاجي.
- ✓ تنويع التجارة الخارجية صادرات ، واردات.
- ✓ تنويع الأصول سواء كانت طبيعية أو منتجة.
- ✓ تنويع القطاعات التنافسية. (كورتل، 2019)

ب.2- التنويع حسب المستوى الجزئي:

- ✓ **التنويع العمودي أو الرأسي**: حيث يكون التصنيف للأعلى من خلال تصنيع منتجات وسيطة أو مواد أولية للاستعمال في الصناعة الحالية، وهناك تصنيف عمودي للأسفل يتم من خلاله تصنيع منتجات جديدة تكون المنتجات الحالية مواد أولية لها.
- ✓ **التنويع الأفقي**: يهدف إلى إنتاج منتجات جديدة من خلال إمكانيات ومهارات مكتسبة سابقا في الصناعات السابقة.
- ✓ **التنويع الجانبي**: يهدف إلى إنتاج منتجات جديدة لا علاقة لها بالمنتجات المصنعة حاليا وهدا من اجل دخول منتجات الجديدة.

- ✓ **التنويع الشامل**: والغرض هنا يتمثل في دخول أسواق جديدة إضافة إلى توسيع المنتجات الحالية.
- ✓ **التنويع الجغرافي**: من خلال دخول مناطق جغرافية جديدة للتصدير والتكيف مع ظروف البيئة الإنتاجية الحديدة.
- ✓ **التنويع المركز**: هو شكل من أشكال التنويع الذي تبحث فيه المؤسسة عن زيادة نطاق منتجاتها التي تقدمها لزبائنها العاديين، وفي مرحلة ثانية تحاول الوصول إلى زبائن مغايرين لمنتجاتها التقليدية.
- ✓ **التنويع المالي**: من خلال توزيعات الاستثمارات على سلة مختلفة من اجل تنويع الاستثمارات وتقليل مخاطر الاستثمار. (مجلخ و بشيشي، 2022، الصفحات 49-50)

ثالثا :محددات ومؤشرات التنويع الاقتصادي.

أ.المحددات

حسب الجنة الاقتصادية الإفريقية بالأمم المتحدة فان محددات التنويع تتمثل في خمس متغيرات هي:

- **العوامل والجوانب المادية**: تتمثل في الاستثمارات والرأسمال البشري.
- **السياسات العمومية**: تتمثل في السياسات المالية، التجارية والصناعية ودالك من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية.
- **متغيرات ومؤشرات الاقتصاد الكلي** : وتتمثل في سعر الصرف التضخم والتوازنات الخارجية
- **المتغيرات المؤسسية** : تتمثل في الحوكمة، نوعية البيئة الاستثمارية والوضع الأمني
- **الوصول إلى الأسواق**: تتمثل في درجة الانفتاح على التجارة في السلع و الخدمات ورأس المال عبر القضاء على الحواجز الجمركية والغير جمركية والحصول على تمويل. (بوشول و اخرون، 2017، صفحة 229)

ب.مؤشرات قياس التنويع.

توجد العديد من مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي تختلف باختلاف درجة تأثيرها وتختلف كفاءتها من مؤشر إلى أخر فمنها من يعتمد على ظاهرة التشتت كمعامل اختلاف (Disperstion) ومنها من يعتمد على خاصية التركيز (Concentration coefficient) ومنها من يعتمد على التنوع (Diversification) ، وتتقارب هده المؤشرات في نتائج قياسها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادي، من أهمها :

1-معامل التركز (Concentration coefficient) :يستند لحساب مدى تركز الظاهرة المدروسة أو عدم توزعها بشكل عادل آو متساو ويعد مؤشر جيني (Gini Coefficient) من أفضل مقاييس التركز وابسطها ويعرف هدا المؤشر بنسبة المساحة المحصورة بين منحنى اللورنز وقطر المثلث (BC) ومساحة المثلث (ABC) قائمة الزاوية كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم 1: رسم بياني موضح لمعامل التركيز

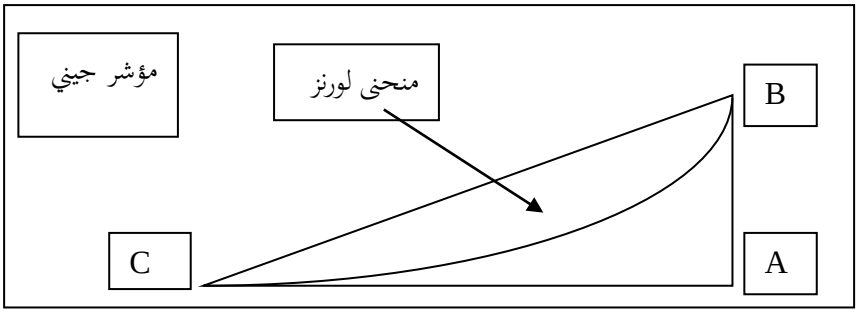

المصدر:ممدوح عوض الخطيب، اثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع العير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الادارية،العدد 2، الرياض، ماي 2011، ص211.

ويحسب هدا المؤشر بالصيغة التالية: $$G = 1 - \sum_{k=1} n\,(X_K\text{-}X_{K-1})(Y_K - Y_{K-1})$$

X_K: التكرار التجميعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي الذي يمثل المحور الأفقي.

Y_K : التكرار التجميعي النسبي التصاعدي للمتغير الذي يمثل المحور الراسي. (الخطيب، المجلة العربية للعلوم الادارية، العدد02، 2011، صفحة 211)

2- مؤشر هرفندال- هيرشنمان Herfindahl-Hirschman Index-HHI : يعتمد هدا المؤشر على قياس البنية التركيبية للمتغير ومدى تنوعه حيث يتم استخدامه لقياس التنوع في تركيبة الظاهرة ما والتغييرات الهيكلية التي تطرأ على مكوناته وقد استخدم هدا المؤشر بصفة واسعة لقياس التنوع ويعرف بالعلاقة التالية:

$$HHI = \frac{\sqrt{\sum_{i=1} N . (\frac{xi}{X})^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

- حيث Nعدد النشاطات المركزية ،و تتراوح قيمة هدا المؤشر بين 0 و1؛

- فاداكان الناتج قيمته 0 فهدا يعني وجود تنويع تام، و إداكانت قيمته تساوي 1 فهدا يعني أن الاقتصاد مركز في قطاع واحد. (عوض، 2014، صفحة 9)

3- مؤشر اوجيف The OGIVE Index: استخدم لأول مرة سنة 1938 ويعرف بالعلاقة التالية:

$$OGV = \sum_{i=1} N \frac{(Si - \frac{1}{N})^2}{\frac{1}{N}}$$

- حيث N عدد قطاعات في الاقتصاد؛
- S_i :إسهام كل قطاع في إجمالي إسهام كل القطاعات في الاقتصاد؛
- إداكان المؤشر مساويا للصفر فان النشاط الاقتصادي موزع على عدد كبير من القطاعات الاقتصادية و هو ما يشير إلى تنوع كبير في الاقتصاد بينما كلما ارتفعت قيمته دل على ضعف التنويع و تركزه في قطاع معين.

4- مؤشر انتروبي Entropy Index :أول من استخدم هده المؤشر هو الاقتصادي Attaran سنة 1986 و دالك لقياس التنويع الاقتصادي في الو.م.أ ويعرف وفق العلاقة التالية:

$$ENT = \sum_{i=1}^{N} Si \, In \, (\frac{1}{Si})$$

- حيث N و Si هي نفسها ، أما فيمثل IN اللوغاريتم؛

- اذا كان المؤشر مساويا للصفر فان النشاط الاقتصادي مركز على قطاع واحد ضعيف التنويع و كلما ارتفعت قيمته دل على تنويع الاقتصاد تنوع كبير (مجلخ و بشيشي، 2022، الصفحات 51-52-53)

رابعا. متطلبات وشروط تحقيق التنويع الاقتصادي.

من اجل ضمان نجاح التنويع الاقتصاد يجب تطبيق الآليات التالية

- **إعادة الاعتبار للدولة التنموية:** ودالك عبر إحداث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي و تطوير علاقات الدولة الاقتصادية بالاقتصاد الدولي ، فعملية التنمية تتضمن تغييرات نوعية في جوانب عديدة : تغييرات في تراكيب الإنتاج، هيكل المساهمات والمدخلات المختلفة في العملية الإنتاجية ،كيفية تخصيص الموارد المتاحة و توزيعها بين القطاعات الاقتصادية؛
- **تفعيل دور القطاع الخاص:** هده الإجراء هدفه تحقيق الربح و ضمان الاستمرارية والبحث الدائم على تقنيات توسيع الإنتاج بجودة عالية واقل تكاليف حتى يرقى إلى مستوى تطلعات الأسواق الداخلية والخارجية؛
- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** في ظل الظروف الاقتصادية الحالية أصبحت العديد من الدول في حاجة ماسة إلى الاستثمار الأجنبي ، نظرا لانخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية وبسبب تصاعد المديونية والتكاليف المرافقة لها ، يبقى الاستثمار الأجنبي كحل متاح بالنسبة لمصادر التمويل؛
- **برنامج الإصلاح الاقتصادي:** استمرار تبني وانتهاج هده البرامج حيث ما كانت الحاجة اليها على مختلف الأصعدة ما من شانه دفع عملية التنويع الاقتصادي؛
- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** من خلال ما تقدمه للأسواق المحلية والخارجية من منتجات تشكل هده المؤسسات عنصرا هاما في عملية النمو الاقتصادي فهي تحد من اللجوء إلى الاستيراد و تنعش الصادرات؛
- **التوجه الفعال لاستغلال مصادر الطاقة المتجددة:** تتميز هده المصادر الطاقوية بعدم الزوال حيث تخلق نتيجة التحولات الطبيعية ويعتمد الاقتصاد المعاصر على هدا النوع من المصادر الطاقوية (الخطيب، المجلة العربية للعلوم الادارية، العدد02، 2011، صفحة 215)

المطلب الثاني:طبيعة الاقتصاد الجزائري في ظل الاعتماد على قطاع المحروقات وضرورة التنويع الاقتصادي:

تعتمد الجزائر في اقتصادها بشكل كبير على عائدات المحروقات، هده الثروة الطبيعية وبمجرد حدوث أي تقلبات في أسعارها فان دالك ينعكس بالسلب على الاقتصاد الوطني، لدا تسعى الدولة انتهاج سياسات التنويع الاقتصادي من خلال تنمية القطاعات الإنتاجية والاستثمار في مجال الطاقات المتجددة وتنفيذ العديد من البرامج التنموية الرامية إلى تطوير بنية تحتية اقتصادية.

أولا–طبيعة الاقتصاد الجزائري:

وفق الدراسات الاقتصادية فإن الاقتصاد الجزائري يصنف على انه اقتصاد قائم على الريع، والاقتصاد الريعي هو دالك الاقتصاد الذي يعتمد في معظم مداخيله على الموارد الطبيعية دون أن يؤثر ايجابيا على نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى. كما تستخدم أحيانا مصطلحات أخرى لتعبير عن هدا النوع من الاقتصاد من بينها مصطلح لعنة الموارد أو مصطلح العلة الهولندية كإشارة إلى المشاكل التي يمكن أن ترتبط بصادرات الموارد. (خمخام و الجودي، 2021، صفحة 353)

وتعود الجذور التاريخية لتسمية المرض الهولندي نسبة للوضعية الاقتصادية التي كانت تتسم بها هولندا في النصف الأول من القرن الماضي مابين 1900 و1950 حين كان يعاني اقتصادها من التبعية نحو قطاع المحروقات بعد اكتشاف وجود النفط والغاز في بحر الشمال ولم يشفى الاقتصاد الهولندي من هدا المرض إلا بعد نضوب أبار البترول. تظهر أعراض هدا المرض من خلال العلاقة الموجودة بين استغلال الموارد الطبيعية لاسيما النفط والتدني الذي يمكن أن يحدث في القطاعات المنتجة الأخرى.

أما بالنسبة لاقتصاد الجزائري فيعرف بتبعته الكبيرة لقطاع المحروقات مند تأميمه سنة 1971، إضافة إلى دالك فان القطاع الإنتاجي في الجزائر يفتقر إلى التنوع بدرجة كبيرة، مما يتطابق مع ما يعرف بالعلة الهولندية (حجيرة و مزيان، 2019، الصفحات 48-49).

تاريخيا ومند فترة الاستقلال مر الاقتصاد الوطني الجزائري بمرحلتين:

أ.مرحلة التسيير الموجه للاقتصاد: بعد الاستقلال قامت الجزائر بتبني الاشتراكية كنظام اقتصادي تميز باحتكار الدولة للقرار الاقتصادي إنتاجا واستهلاكا وتبادلا ما يعني غياب المناخ الاستثماري والدي بدوره أدى إلى غياب المنافسة الداخلية والخارجية، أما بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية فكانت عبارة عن مؤسسات وطنية غالبا ما كانت كبيرة الحجم بحيث تمثل قطاعا بعينه، في هده المرحلة كانت أهداف الاقتصاد الوطني غير محددة حسب قانون العرض والطلب وإنما حسب منطق الخطة الاقتصادية الموضوعة حيث كانت عملية التخطيط الاقتصادي من طرف الجهاز المركزي خارج الشركات الوطنية هدا ما دفع إلى اللجوء لنمط أخر للتسيير.

ب.مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق: بعد الأزمة الاقتصادية العالمية النفطية والمالية التي مست الجزائر سنة 1989 جراء تدني أسعار النفط ظهرت الحاجة إلى إعادة البناء الاقتصادي وهيكلته ما يجعله متكيفا مع ظروف الأزمة ومعالجتها، اتجهت الدولة إلى التخلي عن إدارتها الشمولية للاقتصاد وتغير دورها من السيطرة على القرار الاقتصادي إلى ما يتناسب مع التوجه نحو الاقتصاد الليبرالي وتفعيل قوى اقتصاد السوق عبر مجموعة من المبادئ والقواعد أبرزها الحرية الاقتصادية للأفراد ومبدأ المصلحة الدانية الذي يعني حق الملكية الفردية للإنتاج ومبدأ المنافسة والمبادرة الحرة من خلال فتح المجال أمام المستثمرين الخواص المجليين والأجانب حيث تسمح المنافسة بالديناميكية أما المبادرة بالتفتح والارتقاء وتنمي قدرات الإبداع. (كساب، 2003، صفحة 7)

ثانيا: دور قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري:

أ.نشاه قطاع المحروقات في الجزائر:

بعد أن كان الفحم الحجري يحتل المركز الأول في لائحة أهم مصادر الطاقة في العالم لفترات طويلة خاصة قبل الحرب العالمية الأولى أصبح قطاع المحروقات والبترول يعد من أهم مصادر الطاقوية ودالك ابتدءا من منتصف أربعينيات القرن الماضي حيث تزايدت أهميته بتزايد الطلب عليه رغم عدة محاولات لنقل الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد جديد غير بترولي؛ (داودي، صفحة 57)

ويعود اكتشاف هدا المورد في الجزائر إلى خمسينيات القرن الماضي وتحديدا سنة 1956 أثناء فترة الاحتلال الفرنسي للبلاد ودالك عندما بلغ مسامع الإدارة الاستعمارية أن شخصا ما بالصحراء الجزائرية وتحديدا بولاية

حاسي مسعود قام بحفر بئر صعدت منه مادة مختلة اللون فقامت السلطات الفرنسية بإحاطة مكان البئر بسياج، هده الرواية أعطت الأصل لأكبر ثروة تزخر بها الجزائر بصفة عامة، وفي نفس الصدد بقيت الصحراء الجزائرية تحت السيطرة الفرنسية مند اكتشاف هده المادة وحتى بعد الاستقلال بسنوات حيث حددت اتفاقية إيفيان ضمنيا للشركات الفرنسية احتكار نشاط قطاع المحروقات أي أن البترول الجزائري كانت تتحكم في استخراجه وصناعته شركات فرنسية في تلك الفترة (فترة ما بعد الاستقلال)، في نفس الوقت قامت الحكومة الجزائرية بتأسيس شركة وطنية لنقل وتسويق المحروقات تحت اسم سوناطراك SONATRECH كخطوة أولى تهدف إلى استرجاع السيطرة لتتبعها تأسيس الشركة الجزائرية للغاز سونلغاز SONALGAZ كل هدا جاء تمهيدا لمرحلة تأميم المحروقات التي كانت رسميا بتاريخ 24-02-1971 حين أعلن رئيس الجمهورية سابقا الراحل هواري بومدين في نفس التاريخ بان ممتلكات الشركات الفرنسية والأجنبية حولت لصالح الشركة الوطنية سوناطرك. (بن سماعين و زايدي، الصفحات 104-105)

مند تلك الفترة وإلى يومنا هدا أصبح قطاع المحروقات يمثل الوتر الحساس في الاقتصاد الجزائري بتصدره كل أوجه النشاط الاقتصادي ودالك من خلال هيمنه على الصادرات ما يقارب نسبته 96% ومساهمته بالحصة الأكبر في الناتج الداخلي العام وكدا الإيرادات العامة لميزانية الدولة. (عراب، 2021، صفحة 10)

ب:المحروقات في الاقتصاد الجزائري نعمة أم نقمة:

قبل أن نصنف قطاع المحروقات في إحدى الجانبين كنعمة أو نقمة لابد من البحث في أرقام هدا القطاع وما يحققه في الاقتصاد الجزائري خلال أخر 15 أو 20 سنة الأخيرة،

من خلال التقارير السنوية التي ينشرها بنك الجزائر حول نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي اتضح أن أعلى نسبة مساهمة كانت من طرف قطاع النفط خصوصا في الفترة الممتدة مابين سنوات 2005 إلى 2008 حيث فاقت نسبة 43% ويعود دالك لعدة أسباب من بينها ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية حسب ذات المصدر، أين سجل تصاعدا في سعر البرميل الواحد ابتدءا من سنة 2005 إلى غاية 2008 حين بلغ متوسط السعر سنة 2005 ما قيمته 54.64 دولار أمريكي إلى أن وصل إلى أعلى مستوياته حين لامس ما يقارب 100 دولار للبرميل الواحد سنة 2008. وفي سنة 2009 انخفضت أسعار البترول بسب الأزمة المالية

العالمية ووصل سعرها في بداية العام إلى 62.3 دولار أمريكي للبرميل الواحد، هدا التراجع أدى إلى انخفاض قيمة الناتج الداخلي بنسبة قدرت ب31.19 % مابين سنتي 2008 و 2009.

الشكل رقم 2: نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2001-2019.

الوحدة:%

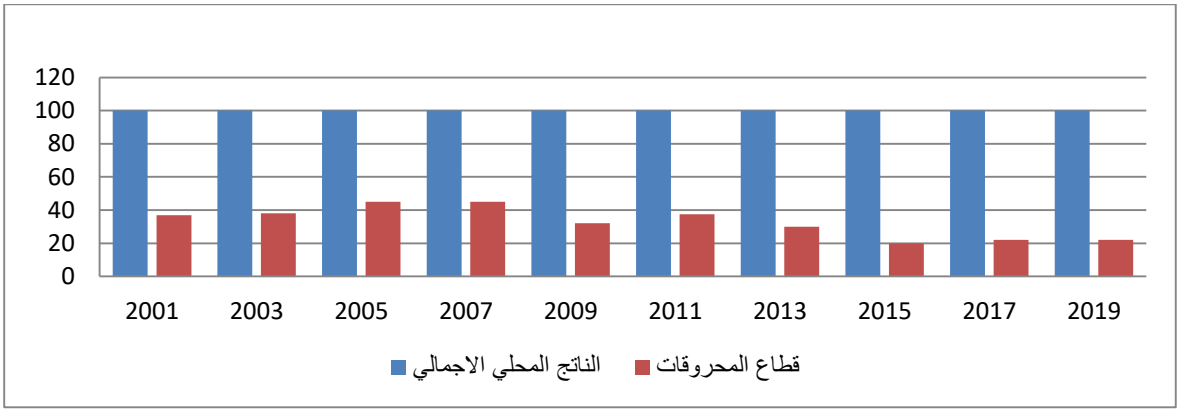

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على النشرات الإحصائية السنوية لبنك الجزائر

من خلال الشكل نلاحظ تدني مساهمة هدا قطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2015-2019 حين بلغت أدنى قيمة ب17.27% سنة 2016 ويعود دالك إلى تطبيق الدولة لسياسات تنموية ضمن برنامج النمو من خلال استراتيجة التنويع الاقتصادي أفاق 2030 بداية من 2016.

أما بالنسبة للصادرات فانه وحسب التقارير المنشورة من قبل بنك الجزائر دائما، فان قطاع المحروقات يستحوذ على معظم الصادرات الوطنية بمعدل يفوق 98.3 % ودالك مابين الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى غاية 2019 حيث بلغ متوسط المداخيل السنوية عن صادرات قطاع المحروقات حوالي 45.6 مليار دولار من أصل 46.4 مليار دولار عن مجمل متوسط المداخيل السنوية لقطاع المحروقات حيث يوضح

الشكل رقم 3: نسبة مساهمة الصادرات النفطية في الصادرات الإجمالية الجزائرية خلال الفترة 2001-2019

الوحدة:%

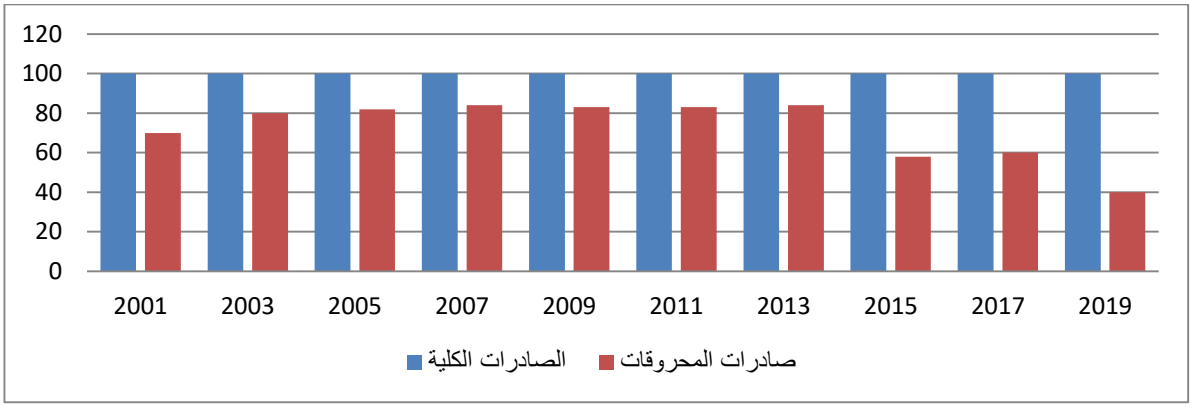

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على النشرات الإحصائية السنوية لبنك الجزائر

ارتفاع أسعار البترول في الفترة الممتدة من 2005 إلى 2013 ساهم في ارتفاع احتياطات الصرف الجزائرية التي قاربت 200 مليار دولار بعد أن كانت لا تتجاوز 4.4 مليار دولار سنة 1999 ، وتراجع المديونية الخارجية إلى 3.47 مليار دولار سنة 2013 بعدما كانت أكثر من 25.11 مليار دولار سنة 1999. وعلى العموم فان الاقتصاد الوطني شهد انجازات هامة مابين الفترة 2000 إلى 2014 لاسيما على المستوى الكلي إذ لم يسبق وان سجلت المؤشرات الاقتصادية تحسنا ايجابيا مثل تلك المسجلة في الفترة المذكورة بفضل الارتفاع الغير مسبوق في أسعار النفط (بن سماعين و زايدي، صفحة 107)

غير أن أسعار البترول سجلت انخفاض كبير نتيجة الأزمة العالمية التي مست القطاع بداية من جوان 2014 حيث بلغ متوسط سعر البرميل سنة 2015 ما قيمته 55.30 دولار بعد أن كان متوسط السعر سنة 2013 يبلغ 105.08 دولار ليسجل سقوط حرا بالأسعار فاق نسبته 40 % مابين سنتين فقط، (عيساوي و واخرون، 2017، صفحة 348) ،الأزمة النفطية العالمية لسنة 2014 كانت بمثابة هزة أخرى تعرض لها الاقتصاد الجزائري أعادت إلى الأذهان أزمة 1986. (الخاطر، 2015، صفحة 6)

ونظرا لتبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات فمن الواضح أن الجزائر تبقى من أكثر الدول المتضررة من تقلبات أسعار النفط حيث خلفت الأزمة اثأر بارزة على الاقتصاد الجزائري من خلال تراجع في قيمة فائض الميزان التجاري حين سجل فائض قيمته 5.39 مليار دولار في التسع أشهر الأولى من سنة 2014 مقابل فائض قيمته 6.6 مليار دولار بنفس الفترة من سنة 2013 وارتفعت قيمة الواردات في الفترة مابين جوان إلى سبتمبر 2014 إلى 43.83 مليار دولار مقابل 41.93 مليار دولار من نفس الفترة سنة 2013 (شطيبي محمود، 2015، صفحة 5)، أما ميزان المدفوعات فقد سجل عجزا خلال السداسي الأول لسنة 2014 قدر ب 1.32 مليار دولار مقابل فائض قدر ب 0.88 مليار دولار سجل بنفس الفترة من سنة 2013 ، ناهيك عن الآثار الاجتماعية المتمثلة في تقلص فرص التشغيل وبرامج التنمية، انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين، تهديد السلم الاجتماعي وغيرها من المشاكل الاجتماعية التي لم تتوقف في سنة 2014 فقط بل زادت الآثار والانعكاسات بعد مرور سنوات. (جحنين، 2021، الصفحات 54-55)

واضح جدا اعتماد الجزائر وتبنيها استخراج المحروقات وتصديرها كأولوية اقتصادية، إلى أن أصبحت مجمل النشاطات الاقتصادية والخطط التنموية والاجتماعية تتوقف على إيرادات المحروقات، فارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية يعني زيادة عائدات الجزائر وتحقيق مستوى اقتصادي مقبول، ولكن بمجرد انخفاض أسعار البترول تضرب الصدمة بقوة عائدات الجزائر وتتحول السياسة المالية من توسعية إلى تقشفية، فالارتباط بأسعار البترول هو الخلل والاقتصاد المبني على قطاع واحد دون التنويع يعتبر معضلة ومنه فان اقتصاد الجزائر يعاني من نقمة النعمة ويعيش أعراض المرض الهولندي. (داودي، صفحة 58).

ثالثا: القطاعات البديلة للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات ومواجهة الأزمات النفطية:

من بين أهم البدائل المستقبلية لتنويع الصادرات خارج المحروقات نجد

أ.الاستثمار في الطاقات المتجددة:

الطاقات المتجددة هي تلك المصادر الطبيعية الناضبة التي تكون نظيفة لا ينتج عن استخدامها تلوث بيئي وتتميز بكونها متجددة؛ (هاني، 2000، صفحة 205)

تتمتع الجزائر بإمكانيات هائلة من هده الطاقات تؤهلها لأن تكون من الدول المصدرة لهده الموارد الطاقوية ومن خلال السعي إلى تطويرها يمكن ان يجعلها بلدا منتجا لمصادر الطاقة المتجددة مستقبلا والتي ينتج عنها انعكاسات اقتصادية جد ايجابية إدا تم استغلالها بشكل جيد. (مدلحي، 2015، صفحة 116)

أ.1.الطاقة الشمسية:

تتوفر الجزائر على إمكانيات هائلة من الطاقة شمسية ودالك نظرا لشاسعة مساحتها من جهة وموقعها الجغرافي من جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن الحقول الشمسية الجزائرية تنتج إشعاعا سنويا يتجاوز 300 كيلو وات في الساعة للمتر المربع الواحد وهي من أغنى الحقول الشمسية في العالم والتي تمكنها من تغطية 60 مرة احتياجات اروبا الغربية. (فروحات، 2012، صفحة 153)

أ.2. طاقة الرياح:

تتوفر الجزائر على إمكانيات معتبرة من هده الطاقة بإنتاج سنوي يقدر ب673 مليون وات ساعي بالإضافة إلى الطاقة حرارية جوفية التي تتمركز في الشمال الشرقي والشمال الغربي من الوطن حيث تتوفر على أكثر من 200 مصدر حراري, (حناش و بوحبل، 2016)

أ.3..الطاقة المائية:

تتنوع الموارد المائية في الجزائر حيث تتكون من :

- **الموارد المطرية:** يبلغ المتوسط السنوي لتساقط الأمطار بالمناطق الشمالية للبلاد و التي تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط نحو 192 مليار م^3 وهو ما نسبته حوالي 93% من إجمالي الأمطار المتساقطة.
- **الموارد السطحية:** تتمثل في مياه السدود والمحاجر المائية والأنهار، يصل حجم هدا المورد إلى 13.5 مليار م^3 سنويا، وتتوزع جغرافيا في كامل التراب الوطني.
- **الموارد الجوفية:** تقدر المياه الجوفية بالجزائر بحوالي 7 مليار م^3 سنويا ويحوز الجنوب على معظمها بحوالي 5 مليار م^3، تتحدد سنويا عن طريق المياه المتسربة من مياه الأمطار في طبقات الأرض. (ضيف و عزوز، 2018، صفحة 24)

ب: التوجه نحو القطاعات الإنتاجية ودعمها:

يعد كل من القطاع السياحي والفلاحي والصناعي وحدة رئيسة داخل اقتصاد أي دولة تتمتع بالتنويع في اقتصادها.

1.النهوض بالقطاع السياحي:

تمتلك الجزائر إمكانيات سياحية تؤهلها أن تكون قبلة سياحية يقصدها السياح من كل مكان من العالم ودالك لما تملكه من تنوع في المناظر الطبيعية وأماكن الراحة والترفيه من جبال ، انهار ،شواطئ ، حمامات الطبيعية وغيرها من الأماكن الطبيعية بالإضافة إلى الآثار التاريخية والمعمارية والصناعات التقليدية والفنون الشعبية المختلفة. (عيساوي و واخرون، 2017، صفحة 349)

ويمكن القول أن السياحة أصبحت صناعة متكاملة تتضمن التخطيط، الاستثمار، التسويق والترويج وهي صناعة متعددة المراحل تتفاعل وتعتمد على القطاعات الأخرى ، وتعتبر عاملا مساعدا في تطوير البنية التحتية للاقتصاد ،غير أن عدم الاهتمام الحكومي بالسياسات وإستراتيجية شاملة لاستقطاب السياح حال دون استغلال هده الإمكانات؛

هدا لا يخفي أن هناك طموحات كبيرة تهدف إلى تطوير القطاع وانجاز مشاريع فندقية وسياحية حيث من المنتظر أن يتم توفير هياكل سياحية إضافية. (بوحفص، 2012، الصفحات 205-211-213)

. الاهتمام بالقطاع الفلاحي:

رغم اهتمام الدولة بإعداد سياسات زراعية مختلفة بحسب ظروف كل مرحلة من المراحل وصولا إلى إصلاحات خاصة بالقطاع ضمن برامج متنوعة ومختلفة شهد القطاع الفلاحي العديد من التحديات والعراقيل، حيث توجب على الحكومة إيجاد حل لهده العراقيل والتطلع لأفاق واعدة لهدا القطاع. (جحنين، 2021، صفحة 186) ومن بين سياسات التنويع الاقتصادي الخاصة بالقطاع الفلاحي نجد: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

والريفية للفترة 2000-2004 الذي يهدف إلى خلق الشروط التقنية، الاقتصادية والتنظيمية لجعل قطاع الفلاحة يلعب دورا ديناميكيا أكثر في تحقيق التنمية الاقتصادية، سياسة التجديد الفلاحي والريفي للفترة 2008-2014 التي تهدف إلى تعزيز الأمن ألغدائي على المستوى الوطني. كما تبنت الجزائر برامج أخرى للتشجير وإعادة الاعتبار للأراضي الفلاحية عن طريق نظام الامتياز وخطط مستقبلية أخرها مخطط عمل الفلاحة لسنة 2019 الذي جاء استجابة للتحدي المرفوع وهو الأمن ألغدائي. (جحنين، 2021، صفحة 192)

هده السياسات المتخذة لم ترقى نتائجها إلى مستوى التطلعات حيث لم يتجاوز متوسط المساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 8.8 % خلال الفترة 2004-2015 وهي نسبة جد ضعيفة لدولة بحجم الجزائر ولها مؤهلات طبيعية هائلة. (بوطلاعة و بن ديش، 2018، صفحة 302)

ومن اجل تنويع اقتصادي مثالي لابد على الأمة وضع الفلاحة ضمن أولى أولوياتها كعلم وفن وحرفة ومهنة ذات وزن اقتصادي هدا إدا أرادت هده الأمة أن تتقدم في الصناعة أو التجارة، فلا يمكن لشعب من الشعوب أن يحيا من دونها (جواد، 2010، صفحة 45)؛ ودالك عبر اتخاذ مزيد من التوصيات والسياسات الملائمة وتوفير الموارد المالية ومعالجة مشاكل القطاع والتطلع إلى فلاحة ذات مكانة دولية. (جحنين، 2021، صفحة 202).

3.تحسين القطاع الصناعي:

تعرف الصناعة على أنها كل الإجراءات المتخدة من قبل الوحدات الاقتصادية في المجتمع من اجل تحويل مواد خام أو سلع وسيطة إلى سلع أخرى تعتبر من وجهة نظرها سلع نهائية. (بامخة، 2011، صفحة 15)

وبالنسبة للجزائر تقدر قيمة الإنتاج الصناعي المباع للفترة الممتدة من 2008الى 2012 بحوالي 74% أصلها في الغالب صناعات عدائية و15.5%. منها عبارة عن صناعات الكترونية كهربائية وميكانيكية أما الصناعة الكيماوية فتمثل ما نسبته 11% من إجمالي الإنتاج المباع أي أن القطاع الصناعي الجزائري يتميز نوعا ما بالتنوع من صناعات غذائية معدنية وبدرجة اقل كيمائية والكترونية. (عروب و بوسعين، 2012، صفحة 146)

وتنشط بالجزائر حوالي 786 وحدة صناعية من مختلف الصناعات يقع اغلبها بالمناطق الشمالية للوطن وقدر حجم مساهمة القطاع الصناعي بالناتج الداخلي الخام سنة 2003 ما نسبته 9.13% و 6.36% سنة 2010 و 5.15% سنة 2015.

وقدرت المشاريع في هدا القطاع خلال الفترة 2002-2015 ب 15.32% و هي المشاريع التي أدت إلى فتح مناصب شغل خلال هده الفترة وهدا ما يبرز رغبة الحكومة في النهوض بهدا القطاع وتنشيطه، ورغم هده السياسات المتحدة من قبل الحكومة إلا أن مساهمة هدا القطاع بالاقتصاد الجزائري بصفة عامة تبقى ضعيفة وهده النسب تعتبر ضئيلة بالنسبة لدولة مثل الجزائر التي تملك بنى تحتية متينة ومؤهلات صناعية أفضل من تلك المذكورة ويتوجب على الحكومة إعادة النظر في هدا القطاع واتخاذ سياسات وإجراءات جد فعالة هدفها إعادة بعث هدا القطاع في إطار أفاق مستقبلية. (عيساوي و واخرون، 2017، صفحة 357)

رابعا:إستراتيجية التنويع في الجزائر:

وضعت الجزائر خطتها لتحقيق نمو اقتصادي على ثلاث مراحل لأجل الوصول إلى تحقيق معدل نمو ب6.5% عام 2030 خارج المواد النفطية التي تشكل عصب الاقتصاد الجزائري. (CNN، 2017)

أ. تعريف بالمخطط:

على اثر الأزمة الاقتصادية لسنة 2014 عملت الحكومة الجزائرية على تجسيد نموذج النمو الاقتصادي المصادق عليه سنة 2016 في إطار سياسة التنويع الاقتصادي وإصلاحه وتحويله هيكليا ودالك عبر ثلاث مراحل (خمخام و الجودي، 2021، صفحة 356)

1.مرحلة الإقلاع 2016-2020:حسب وثيقة نشرها موقع وزارة المالية يوم الاثنين 10 ابريل/نيسان 2017 وصادق عليها مجلس الوزراء فان المرحلة الأولى تبدأ من عام 2016 وتنتهي بسنة 2020 وتسمى بمرحلة الإقلاع تهدف من خلالها الجزائر إلى تحقيق نمو تدريجي للقيمة المضافة لمختلف القطاعات لأجل تحقيق أهداف كل قطاع وتقليص عجز الميزانية ويتم دالك عبر وسائل من أهمها تطوير عائدات الضرائب المحلية (CNN، 2017)

2. المرحلة الانتقالية 2020–2025: وهي المرحلة التي سيكون هدفها تدارك الاقتصاد الوطني من خلال إتاحة كافة الإمكانيات من اجل تحقيق دالك.

3.المرحلة استقرار 2026–2030: هده المرحلة يكون في أخرها الاقتصاد قد استنفد قدراته الاستدراكية وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن (PRESS، 2017).

ب: أهداف المخطط:

يرتكز النموذج الاقتصادي الجديد على تنويع الاقتصاد الوطني والخروج من التبعية لقطاع المحروقات من خلال عملية تصحيح هيكلي ومالي وتفعيل القطاعات الاقتصادية (خمخام و الجودي، 2021، صفحة 356)

ويهدف المخطط عبر مراحله إلى مضاعفة الناتج الداخلي الخام ب2.3 مرة وأن تتضاعف مساهمة القطاع الصناعي مرتين حتى يصل إلى 10% وعصرنة القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن ألغدائي، وتنويع صادرات البلاد وتخفيض معدل النمو الداخلي للطاقة إلى 3% عبر اقتصار عملية الاستخراج من باطن الأرض على ما هو ضروري فعلا للتنمية دون غيره، ويتطلع إلى تنويع الصادرات عبر إحداث مجالات اقتصادية جديدة تحل محل المحروقات والبناء والإشغال العمومية وتحسين ظروف الاستثمار الخاص والعام بشكل متساو من خلال نظام وطني جديد للاستثمار يعمل على الشراكة بين القطاعين العام ولخاص.

كما يهدف المخطط إلى تطوير الطاقات المتجددة من خلال سياسات ناجعة وتوفير فائض هام من إنتاج المحروقات، كما أوصت الوثيقة بتحفيز خلق الشركات في الجزائر ومراجعة القوانين المتعلقة بها وتمويل الاستثمار العمومي، وإصلاح النظام البنكي وتطوير سوق رأس المال وإعادة تنظيم تسيير العقار الصناعي وإعداد برنامج جديد لتوزيع المناطق الصناعية. (CNN، 2017)

.ولتجسيد النظرة جاء النموذج بجملة من التوصيات تتمحور حول ست نقاط تتعلق بتحفيز خلق المؤسسات بالجزائر ومراجعة كل من القانون الأساسي وتشكيل لجنة ممارسة الإعمال عبر تعزيزها بباحثين وخبراء وكدالك تمويل الاستثمار ومواصلة الإصلاح النظام البنكي وتطوير سوق رأس المال (PRESS، 2017)

وبالرغم من اعتماد هدا المشروع وتطبيقه بداية من سنة 2016 كتصور جديد للاقتصاد الوطني أفاق 2030 غير أنه عرف عدة صعوبات حالت دون تطبيقه بالشكل الجيد من بينها التطورات السياسية التي حدثت سنة 2019 بالإضافة إلى الأزمة الصحية العالمية أو ما يعرف بجائحة كورونا التي قيدت العالم بما فيه الجزائر، (بن عبد العزيز، 2020، صفحة 317) .

المبحث الثاني:الأدبيات التطبيقية لتنوع الاقتصادي الجزائري

من خلال هدا الجزء من الدراسة وكخاتمة لنصفها الأول قبل أن نعرج إلى الدراسة القياسية حول موضوعنا هدا سنحاول عرض أهم الدراسات التي كانت سباقة في طرح ومعالجة موضوع التنويع الاقتصادي ومقارنته بدارستنا الحالية هده.

المطلب الأول: الدراسات سابقة:

من بين الدراسات التي اهتمت بموضوع التنويع الاقتصادي عامة وبحالة الجزائر خاصة نجد ما يلي:

أولا.دراسات عربية:

- دراسة للأستاذ **أ–م..م. عبد الرحمان** 2001 تحت عنوان **Economic Diversification in the Kingdom of Saudi Arabia** هدف هدا البحث إلى تحليل اثر التنوع الاقتصادي على النمو في حالة الاقتصاد السعودي خلال الفترة (1970-2011) حيث تم قياس مؤشر التنوع الاقتصادي اعتمادا على مؤشر هيرفيندال–هيرشمان انطلاقا من توزيعات لست متغيرات هي: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الصادرات، الواردات، الإيرادات الحكومية، إجمالي رأس المال الثابت وقوة العمل، وتوصلت هده الدراسة إلى أن معدل التغيير

في تنويع الصادرات والوردات والإيرادات الحكومية ضعيف جدا رغم تمكن الاقتصاد السعودي من تحقيق زيادة ملحوظة في درجة تنويع النشاطات الإنتاجية.

❖ دراسة **ياسين بوعبدلي**، تحت عنوان **البدائل التنموية في لاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات:** استهدفت هده الدراسة إبراز تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات كما نوهت إلى منح أهمية لباقي القطاعات الأخرى وهي القطاع السياحي، الفلاحي، الصناعي وقطاع الطاقات المتجددة وقد خلصت الدراسة إلى أن الارتباط الكبير للاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات يجعله عرضة للازمات نتيجة أي تقلبات قد تحدث في أسعار هده المادة بالأسواق الدولية كما أشارت الدراسة إلى أن الاعتماد على قطاع المحروقات أدى إلى عدم تطور باقي القطاعات الاقتصادية مما أدى دالك إلى ضعف مساهمة هده القطاعات في الناتج الداخلي الإجمالي ما يعني ضعف التنويع الاقتصادي.

❖ دراسة بعنوان **الاقتصاد الجزائري بين واقع الريع وإستراتيجية التنويع**، الدكتور **قط سليم** والدكتور **بولويز عبد الوافي:** تهدف هده الدراسة إلى بحث سبل تنويع الاقتصاد الوطني عن طريق دراسة التحولات الاقتصادية، النقدية، المالية، والهيكلية المطلوبة وكدا الاختيارات الاستثمارية من اجل تحقيق هدا التحول، كما تطرقت الدراسة الى ضرورة تطوير التحصيل الجنائي وتنويع تركيبة الصادرات بما يتوافق مع مسار التنويع الاقتصادي وكدا التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد الوطني، وقد خلصت هده الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري يمكن أن يصبح اقتصاد منتج عبر إتباع مجموعة متكاملة من الإصلاحات التي يمكن من خلالها ضمان التمويل اللازم من اجل فك الارتباط بقطاع المحروقات.

❖ دراسة للأستاذة **جحنين كريمة**، تحت عنوان **نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2018:** يتلخص موضوع الدراسة حول السياسات الاقتصادية البديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري،حيث أشارت هده الدراسة إلى أن ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات يبين هشاشة هدا الاقتصاد خاصة وان قطاع المحروقات يخضع لتأثيرات عوامل خارجية مختلفة ما يعني أن حدوث أي أزمة خارجية في القطاع سيخلف حتما انعكاسات سلبية مباشرة على الاقتصاد الوطني، وقد خلصت الدراسة إلى أن البرامج التنموية المنتهجة سجلت تحسنا في بعض المؤشرات خاصة تلك المرتبطة بالمستوى الاجتماعي لكن النتائج المحققة اقل

بكثير مما كان متوقعا تحقيقه بالنظر إلى حجم الإنفاق والإمكانيات، ورغم محاولات الجزائر للتوجه نحو القطاعات الاقتصادية مثل السياحة والفلاحة والصناعة ووضع العديد من السياسات للنهوض بهده القطاعات من اجل تحقيق اقتصاد قوي ومتنوع إلا أن الدولة الجزائرية لا تزال إلى الآن لم تحقق ما تطمح إليه.

❖ دراسة بعنوان **تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات وتحليل درجة تنوعه حسب مؤشر هيرفندال هيرشمان (H.H) خلال الفترة 2001-2019** للأستاذة **عراب سمية**، تهدف هده الدراسة إلى التعرف على واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر في الفترة 2001-2019 في ظل هيمنة قطاع المحروقات على باقي القطاعات الأخرى سواء في تكوين القيمة المضافة للناتج الداخلي الخام أو في المساهمة في الصادرات والإيرادات العامة، من خلال تطبيق منهجية القياس الكمي لمؤشر التنوع الاقتصادي هيرفدال هيرشمان (H.H)، وقد خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من ارتباط وثيق بقطاع المحروقات أدى دالك إلى النقص الشديد قي تنويع الصادرات ومصادر الدخل، وأوصت هده الدراسة على ضرورة تغيير السياسات المعتمدة والشروع في الاهتمام بالقطاعات خارج المحروقات.

❖ دراسة بعنوان **سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر (واقع وأفاق) من 2001 إلى 2020**، للأستاذة **سايح حنان** والأستاذ **ضيف احمد**، جامعة البويرة: **تهدف** هده الدراسة إلى معرفة واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر، من خلال التركيز على جملة من المؤشرات المعتمدة في هدا المجال، وركزت الدراسة على مدى مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وإبراز واقع القطاع العام والخاص في الجزائر، وقد خلصت الدراسة إلى أن الإنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر يتحدد بدرجة كبيرة بقطاع المحروقات مقارنة بباقي القطاعات، كما يشكل هدا الأخير إيرادات الخزينة بنسبة كبيرة وان صادرات البلاد لم تصل إلى درجة التنويع المتوقع رغم الجهود المبذولة لتحقيق التنويع الاقتصادي في ظل سيطرة قطاع النفط على الاقتصاد المحلي.

ثانيا.دراسات أجنبية:

❖ دراسة تحت عنوان **Commerce International et Diversification Economique** للاقتصادي **Jaune-Claude Berthélemy ،2005:** هدفت هده الدراسة تبني سياسة التنويع الاقتصادي كسياسة ناجحة من خلال مناقشة الحجج المؤيدة لهده السياسة وتحليل مكاسب التنويع ودراستها في ضوء الدروس الأخيرة من

نظرية التجارة الدولية، وشملت الدراسة محددات التنويع الاقتصادي بناءا على دراسة قياسية قارنت فيها بين أربعين دولة متقدمة وناشئة منها خلال فترة زمنية محددة، إضافة إلى دراسة العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنويع؛ وخلصت الدراسة إلى أن التنويع الاقتصادي يمكن أن يرتبط ارتباطا وثيقا بأشكال جديدة من التخصص الدولي مثل التجارة داخل الصناعة والتحليل الدولي للعمليات الإنتاجية ومن اجل تنويع اقتصادي ناجح أوصت الدراسة بضرورة استناد سياسة التنويع إلى المشاركة النشطة في العولمة.

❖ دراسة تحت عنوان **Diversification de l'économie de payes riches en ressource naturelles** للباحث **Alan GELB** مساهمة علمية من اجل ندوة عالية المستوى في ما يخص البنك الدولي، الموارد الطبيعية، المالية والتنمية من قبل **Center for global développement** بالجزائر **سنة 2010**: جاءت هده الدراسة لتسلط الضوء على سياسة التنويع كمقترح بالنسبة للدول الريعية، وذكرت هده الدراسة مجموعة من التجارب الدولية في ما يخص سياسة التنويع ومن خلال هدا الطرح توصلت الدراسة إلى أن عدد قليل من البلدان التي تتمتع بقاعدة قوية من الموارد قد نجحت في تنويع اقتصادياتها حيث أكدت أن التنويع الاقتصادي يؤتي بثماره على المدى الطويل وان أهميته تختلف باختلاف البلدان حسب عدة عوامل من بينها الجغرافية والبيئية وهدفت الدراسة الى منح مجموعة من التوصيات ومقترحات من اجل نجاح إستراتيجية التنويع بناءا على التجارب الدولية الناجحة في هدا المجال

❖ دراسة تحت عنوان **التنويع الاقتصادي في تصدير النفط العربي** ،سنة **2016 بالبحرين**:تم إعداد هده الورقة من قبل فريق بقيادة جون فرونسوا دوفين، جون فريدريك نوح نديلا، شيانج مينج، وجورج اوكلير تحت إشراف عاصم محمد حسين وجبر الدين الحريري، هدا البحث اعد بناءا على طلب صندوق النقد الدولي لدعم مناقشة بين وزراء المالية العرب حول عدة مواضيع من بينها السياسات المتعلقة بالتنويع الاقتصادي في البلدان العربية المصدرة للنفط، وقسمت الدراسة إلى جزئيين، حيث يوضح الجزء الأول الحقائق المنبثقة عن الدول العربية المصدرة للنفط من بينها الجزائر ودوافع التنويع الاقتصادي، أما الجزء الثاني فيناقش سياسات دعم التنويع وكيف يمكن للقطاع العام أن يضمن تنمية القطاع الخاص بدلا من التنافس بينهما استنادا إلى تجارب دولية ناجحة، وقد

خلصت الدراسة إلى ان انخفاض أسعار النفط بشكل دائم يزيد الحاجة إلى التنويع الاقتصادي وان ظروف البلدان العربية المصدرة للنفط غير متجانسة وبالتالي لابد من تصميم مشورة سياسية تتناسب مع ظروف هده الدول.

❖ دراسة تحت عنوان **Stratégies de diversification économique dans les payes en développement tributaire des produits de base** ، هدف هدا البحث إلى دراسة الظروف والتدابير التي يمكن أن تتخذها الحكومات لتعزيز التنويع الاقتصادي، **و**قدمت هده الدراسة لمحة عامة عن قضايا المتعلقة بتنويع اقتصاديات البلدان النامية، وأشارت إلى أن الاعتماد على سلعة واحدة أساسية يعرض إلى مخاطر اقتصادية، كما سلطت هده الدراسة الضوء على بعض أمثلة التنويع الناجحة، وخلصت إلى انه من اجل نجاح إستراتيجية التنويع لابد من وجود إرادة سياسية قوية للتخلي عن الاعتماد على السلع الأساسية وتكييف الاستراتيجيات والتعاون على المستوى الدولي قصد إزالة العوائق التي تحول دون التنويع، أما بالنسبة للبلدان النامية فقد أوصت الدراسة بتنويع مصادر إمدادها من خلال تطوير التجارة الإقليمية وتحسين الإنتاجية لامتصاص الصدمات على المدى القصير.

المطلب الثاني:مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة

أولا.أهمية الدراسة:

ستكون هده الدراسة إن شاء الله إضافة علمية إلى جملة الدراسات الاقتصادية المتوفرة والتي كانت قد تطرقت إلى موضوع التنويع الاقتصادي من زوايا متعددة وتكتسي هده الدراسة أهمية بالغة باعتبار مدى أهمية موضوع التنويع الاقتصادي خاصة مع الارتباط الوثيق لقطاع المحروقات بالاقتصاد الجزائري حيث حاولنا من خلال طرحنا هدا عبر الجانب النظري من الدراسة إلى إعطاء مفهوم مبسط عن التنويع الاقتصادي مع الإشارة إلى العوامل التي تساعد على نجاح تطبيقه وواقع الاقتصاد الوطني وتبعيته لقطاع النفط، وكغيرها من الدراسات السابقة خاصة المحلية منها بحكم أننا نعالج نفس الحالة نوهت دراستنا إلى إمكانية تحول الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد متنوع من خلال بعض إصلاحات تستهدف الاقتصاد الوطني و النهوض به والالتفاتة إلى باقي القطاعات الاقتصادية المتمثلة في الصناعة، الفلاحة، السياحة، وقطاع الطاقات المتجددة وعبر اتخاذ مجموعة من السياسات التي تساهم

في تطور هده القطاعات، وفي الأخير عرجنا إلى الاستراتيجيات المنتهجة من قبل الحكومة أو ما يعرف بالنموذج الاقتصادي الجديد أفاق 2030 الذي كان من المزمع بدايته سنة 2016 إلا أن المؤشرات الحديثة لا تفيد بوجود تحسن كبير في هدا المجال والدي عرف مجموعة من العقبات التي حالت دون تطبيقه بالشكل الجيد من بينها التغييرات التي عرفتها الجزائر سياسيا بداية من سنة 2019 إلى الأزمة الصحية العالمية التي قيدت الجزائر والعالم، هدا النموذج أوحى بوجود جهود موازية تهدف إلى التحول الاقتصادي وتنويعه. وسيكون الجزء الثاني من الدراسة عبارة عن دراسة قياسية نحاول من خلالها تحليل قطاع الصادرات وقياس نسبة تنوع الاقتصاد الجزائري باستعمال مجموعة من المؤشرات الخاصة بالتنوع الاقتصادي.

ثانيا.نقاط الاختلاف:

من خلال الدراسات السابقة التي تم عرضها نلاحظ أنه لا يوجد نقاط اختلاف كثيرة بين دراستنا هده والدراسات الأخرى فمن بين الاختلافات القليلة نلاحظ أن بعض هده الدراسات عبارة عن دراسات تحليلية في حين أن دراستنا فهي دراسة قياسية تقيس مدى تنوع الاقتصاد الجزائري دون قطاع المحروقات، وكنقطة اختلاف بين دراستنا و الدراسات القياسية الأخرى نلاحظ انه كل منا اتخذ مجرى مختلف في تطبيق الدراسة القياسية وبوسائل إحصائية وقياسية، وقد حولنا من خلال طرحنا هدا إلى تبسيط مفاهيم الخاصة بمتغيرات الدراسة أقصى ما يمكن كما نجد بعض الاختلافات الغير مهمة مثل طريقة طرح وصياغة كل دراسة عن الأخرى.

ثالثا.نقاط التشابه:

وتباعا لما جاءت به الدراسات السابقة بصفة عامة دعت هده الدراسة إلى تبني سياسة التنويع الاقتصادي لتفادي الدخول في دوامة الأزمات الاقتصادية عبر اقتراح بعض الحلول والاستراتيجيات الخاصة بسياسة بالتنويع الاقتصادي، وكنقطة تشابه مع الدراسات المحلية جاءت هده الدراسة في جزءها الأول لتؤكد على ضرورة التنويع الاقتصادي في الجزائر للنهوض بالاقتصاد الجزائري والعمل على البحث عن مصادر جديدة لتمويل الميزانية العامة والقضاء على التبعية النفطية، منها من امتد عبر فترات زمنية طويلة ضمن مسار البلاد في التنويع الاقتصادي منها

من بلع العشرون عاما، كما مس بعضها جانبا من دراستنا ومعظمها عبارة عن دراسة قياسية تقيس درجة تنوع الاقتصاد الجزائري دون قطاع المحروقات، وقد اتفقت جميع هده الدراسات على أن قطاع المحروقات قد أعطى صفة الريعية للاقتصاد الوطني الذي ظل مرتبطا به مند سنوات ما جعل منه اقتصادا هشا.

خلاصة الفصل

إن تبني فلسفة التنويع الاقتصادي أمر لازال بعيد المنال إن لم توضع إستراتيجية صارمة تؤكد على مفاهيم اقتصادية واجتماعية واضحة، توصي بالتوجه نحو قطاعات بديلة وتقلل من الاعتماد على القطاع البترولي؛ إستراتيجية تمثلت في برنامج حكومي اعتمد مند سنة 2016 لأفاق 2030 أي مند حوالي سبع سنوات غير أن النتائج المحققة لحد اللحظة لم ترقى إلى مستوى التطلعات حيث لازلنا نعتمد بشكل أساسي على القطاع البترولي كمصدر رئيسي لتمويل الإيرادات والميزانية العامة للبلاد رغم أن هدا الارتباط كلف الاقتصاد الوطني تعرضه لعدة هزات.

الفصل الثاني:

واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر 1990-2020

(دراسة قياسية)

تمهيد:

لا بد للجزائر أن تغير نظرتها التصديرية بتطوير صادراتها كإجراء احترازي ضد الأزمات النفطية من جهة، والإمكانيات التي تمتلكها وتتوفر عليها من جهة ثانية والتي من شانها أن تشكل البديل عن قطاع المحروقات. سنحاول من خلال هدا الفصل عبر دراسة تطبيقية قياسية إلى طرح مجموعة من المتغيرات التي سنعتمدها خلال الدراسة وتحليلها لتعطينا صورة قياسية عن التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 من خلال استعمال معايير ونظريات الاقتصاد القياسي، ومن اجل بناء نماذج اقتصادية وتطبيقها إستخدمنا برنامج EVIWES 10 ونموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL حتى يكون النموذج مقبول من الناحية الإحصائية الاقتصادية والقياسية حيث تم انجاز الدراسة وفق منهجية الاقتصاد القياسي، ومن اجل الإلمام بكل الجوانب الدراسة قسمنا الفصل إلى مبحثين حيث سيتطرق كل مبحث إلى:

- المبحث الأول: تحديد منهج وأدوات الدراسة وتحليل المتغيرات
- المبحث الثاني:دراسة قياسية لمصادر تنوع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات 1990-2020.

المبحث الأول :تحديد منهج وأدوات الدراسة وتحليل المتغيرات

من خلال هدا المبحث الذي يمثل مدخل الدراسة التطبيقية نوضح فيه منهج الدراسة ومن خلال لمحة وجيزة سنعرض أهم الأدوات والنماذج المستعملة فيها وسنحاول في أخر المبحث أن نحلل تأثير القطاعات الاقتصادية على الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الأول: طريقة الدراسة وأدواتها

من خلال هدا المطلب سنحاول شرح الطريقة التي ستقوم على أساسها الدراسة، حيث سنعتمد على برنامج EVIWS الإحصائي ونموذج الانحدار الداني للإبطاء الموزع للقيام بالدراسة القياسية كما سنحدد حجم العينة محل الدراسات وعرض بيانات المتغيرات وأدوات المعتمدة لهده الدراسة.

أولا: الطريقة المستخدمة

أ:عينة الدراسة:

مجتمع الدراسة أو عينة الدراسة هو عبارة عن بيانات سنوية حقيقية خاصة بالاقتصاد الجزائري والتي تعني الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2020. حيث تتكون عينة الدراسة من 31 مشاهدة يتم من خلالها تحليل المؤشرات الاقتصادية المستعملة في نموذج الدراسة كما يركز مجتمع الدراسة على إحصائيات الاقتصاد الجزائري لمعرفة ما هي مصادر التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.

ب: متغيرات الدراسة:

تختلف المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في أي دراسة قياسية تقيس التنوع الاقتصادي ودالك حسب اقتصاد كل بلد، أما في حالة الاقتصاد الجزائري ومن اجل التخلص من التبعة النفطية قمنا باختيار المتغيرات كما هي موضحة على النحو التالي:

❖ **ب.1.الناتج المحلي الإجمالي**: هو قياس لقيمة السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها داخل مجتمع معين تجمعه رقعة جغرافية واحدة خلال فترة زمنية محددة تقدر بسنة، يتم حسابه بجمع قيمة جميع السلع والخدمات المنتجة في البلد (نتحدث هنا عن الجزائر) خاصة السلع المبيعة خارجا يطرح منها جميع التكاليف الواردة عليها، يستخدم الناتج المحلي كمؤشر للنمو الاقتصادي ومقياس لمستوى التنوع الاقتصادي. وهو من بين المؤشرات التي تعبر عن الأداء الاقتصادي لأي دولة. (مقدم، 2021، صفحة 34)

❖ **ب.2.القطاعات الاقتصادية**: القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الجزائر دون قطاع المحروقات التي تعتبر مصدر للعمل والدخل والتي تشكل جزءا من اقتصاد الوطني والمسؤولة عن تنميته بشكل عام تشمل:

ب.2.1.القطاع الصناعي::القطاع الصناعي هو من القطاعات الحيوية التي تساهم في نمو الاقتصاد الجزائري وخلق فرص عمل، حيث تتوزع الصناعة خارج قطاع المحروقات في الجزائر على: الصناعة الغدائية، صناعة النسيج والملابس، الصناعات الكيمياوية، التعدين، صناعة المعدات الكهربائية والأجهزة الالكترونية. (حنيش و بوضياف، 2020، صفحة 78)

ب.2.2. القطاع الفلاحي: يشكل القطاع الفلاحي المصدر الرئيسي للغداء على مستوى البلاد ومساهم أساسي في الاقتصاد، وتشمل المحاصيل الزراعية في البلاد كل من الفواكه والخضروات والحمضيات والحبوب والزيوت النباتية والأعلاف وغيرها من المنتجات الفلاحية، يمكن لهدا القطاع ولما تتوفر عليه الجزائر من إمكانيات يمكن أن يحقق اكتفاء داني ومنه الرفع من حصص التصدير في ما يتعلق بالمنتجات الفلاحية خاصة الخضار والفواكه (عراب، 2021، صفحة 19)

ب.2.3.القطاع التجاري: يشمل القطاع التجاري في الجزائر تجارة السلع والخدمات والتصدير والاستيراد ومن بين ابرز ها ته السلع: سلع غذائية، صناعية، زراعية كما يتم تداول العديد من المنتجات المستوردة من الخارج

ب.2.4.قطاع الخدمات: نتيجة ظهور العولمة والشركات متعددة الجنسيات وتنافسها على الاسواق اصبح من الضروري الضروري اتخاد تدابير من شانها تحرير وعصرنة قطاع الخدمات لتفعيل دوره في فع عجل التنمية

ب.2.5.قطاع النقل والاتصال: يشمل خدمات النقل والموصلات من نقل بحري وجوي وبري عبر الطائرات، بواخر، النقل العمومي لنقل المسافرين، الحافلات، المترو، الترامواي، قطارات وغيرها من وسائل النقل. (حنيش و بوضياف، 2020، صفحة 79)

ثانيا: النماذج القياسية المستعملة:

أ.نموذج السلاسل الزمنية:

أ.1.تعريف السلاسل الزمنية: هي مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني، بحيث كل فترة زمنية

يقابلها قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة. وبمعنى أخر هي مجموعة من المعطيات ممثلة عبر الزمن المرتب ترتيبا تصاعديا (حشمان، 2010، صفحة 15)

ب.2.**مركبات السلاسل الزمنية:** يقصد بها العناصر المكونة لسلاسل الزمنية، حيث تفيد هده المركبات في تحديد السلوك في الماضي والمستقبل حيث تتمثل هده المركبات في ما يلي:

- **مركبات الاتجاه العام:** تمثل تطور متغيرا اقتصادي عبر ميل سالب أو موجب حيث تعكس الاتجاه العام للظاهرة المدروسة يرمز لها بالرمز L.

الشكل رقم 4:منحنى لسلسلة زمنية لمركبة دات اتجاه عام:

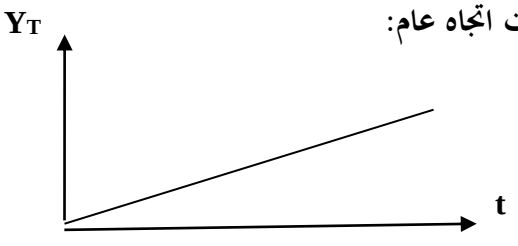

المصدر: طويطي مصطفى صفحة 162

- **المركبة الفصلية (الموسمية):** تمثل التأثيرات الخارجية التي تطرأ على السلسلة الزمنية بطريقة منتظمة يرمز لها بالرمزP

الشكل رقم5:منحنى لسلسة زمنية ذات مركبة فصلية:

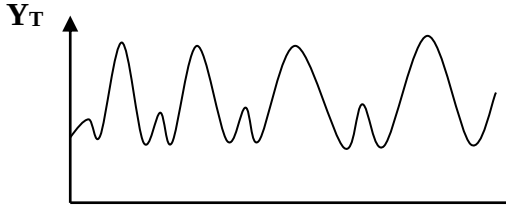

المصدر: طويطي مصطفى صفحة 162

- **مركبة دورية:**تشبه إلى حدا كبير المركبة الموسمية حيث يكمن الاختلاف بينهما في طول فترة المركبة الدورية عن الموسمية حيث يتراوح طول فترة المركبة الدورية عادة ما بين 3 إلى 10 سنوات ويرمز لها بالرمز

الشكل رقم 6:منحنى لسلسة زمنية ذات مركبة دورية:

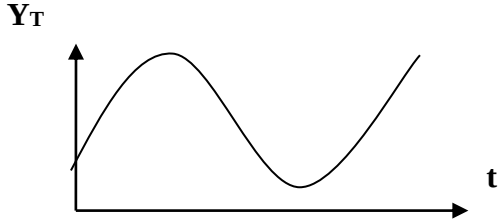

المصدر: طويطي مصطفى صفحة 162

- **المركبة العشوائية:** تمثل المتغيرات الشاذة التي تحدث وقف ظروف طارئة لا يمكن التنبؤ بوقوعها أو تحديد نطاق تأثيرها حيث تنشأ عن أسباب عارضة لم تكن في الحسبان كالزلازل ويرمز لها بالرمز S. (طويطي، 2019، صفحة 162)

ب: التكامل المشترك Cointegration

ب1.تعريف التكامل المشترك: غالبا ما تتضمن دراسات الاقتصاد الكلي متغيرات غير مستقلة كالدخل، الطلب على النقود، الأسعار، التجارة، وسعر الصرف، هده المتغيرات ومن خلال تحليل السلاسل الزمنية فانه يستوجب استخدام الفروق لتحويلها لسلاسل مستقرة ولكن هدا ليس هو الحل الأمثل باعتبار أن هده الخطوة غير فعالة لدالك يعتبر التكامل المشترك امثل طريقة للكشف عن العلاقات الاقتصادية حيث أصبح مطلب أساسي لأي نموذج اقتصادي مبني على بيانات السلاسل الزمنية غير مستقرة. ادا كانت المتغيرات لا تتكامل تكامل مشترك.

ظهرت تقنية التكامل المشترك أواسط الثمانينيات نتيجة عن عملية دمج بين تقنية بوكس- جينيتيكر والتقارب الحركي (الديناميكي) لنماذج تصحيح الخطأ، وترتكز هده التقنية على السلاسل الزمنية الغير مستقرة في حين تكون التركيبات الخطية التي فيما بينها مستقرة، تحقق التكامل المشترك مرتبط باختبارات الجدر الوحدوي للتحقق من استقرار السلاسل التي تسمح بوجود تقارب بين سيرورات السلاسل الزمنية ما يعني وجود تكامل مشرك. (شيخي، 2012، صفحة 289)

ب2 تطبيق التكامل المشترك من خلال نموذج ARDL :

ب,2,1تعريف :

تتطلب اختبارات التكامل المشترك أن تكون متغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة نفسها وفي حالة كان حجم العينة صغيرا فان هده الاختبارات تعطي نتائج غير دقيقة، هدا ما يضع شرطا على استخدام هاتين الطريقتين في تحليل العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات، وكحل لهاتين المشكلتين أصبحت منهجية ARDL للتكامل المشترك شائعة الاستخدام في السنوات الأخيرة حيث جاء هدا النموذج من قبل PASRAN سنة 2001 حين دمج نماذج الانحدار الذاتي مع نماذج فترات الإبطاء الموزعة في نموذج واحد؛

نموذج ARDL هو نموذج ديناميكي يستعين باختبار الحدود كمقاربة بديلة للتكامل المشترك يساعد على تفسير المتغير التابع بناءا على القيم السابقة له والقيم السابقة للمتغيرات المستقلة، يعمل هدا النموذج بواسطة اختبار الحدود للكشف عن التكامل المشترك بين المتغيرات المختلفة في درجات التكامل (الصفر والواحد أو الواحد فقط) شرط أن يكون المتغير التابع مستقر في الدرجة الأولى يعتبر نموذج جيد في حالة العينات الصغيرة ويمكننا من تقدير العلاقة قصيرة الأجل في نفس النموذج. (بن عمرة، 2018)

ب,2,2,شروط تحقيق نموذج ARDL:

- إجراء اختبارات السكون للسلاسل الزمنية ويشترط أن تكون هده السلاسل ساكنة عند مستوى 0 أو عند مستوى 1 أو ما بينهما حيث لا يفترض أن تكون أي سلسلة مستقرة عند المستوى 2؛
- حجم العينة ينبغي ان يكون في حدود 30 مشاهدة؛

- ينبغي أن يكون معامل التصحيح خطا في نموذج ARDL القصير الأجل سالب ومعنوي ECM بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل من خلال اختبار الحدود؛
- استخدام معايير تحديد فترات الإبطاء في تحديد رتبة النموذج منها AIC وخلافه واعتماد القيمة الأقل في تحديد النموذج الملائم؛
- إجراء الاختبارات القياسية لتأكد من سلامة النموذج مثل اختبار LM (الارتباط الداني) واختبار عدم تجانس للتباين واختبار استقرارية الدالة, (بتال، 2020)

ب,2,3,خطوات النمدجة القياسية لمنهجية ARDL :

1. التأكد من المتغيرات ليست متكاملة من الرتبة الثانية ودالك باستخدام اختبارات جدر الوحدة.
2. صياغة نموذج تصحيح الخطأ غير المفيد
3. تحديد فترة التباطؤ المناسب للنموذج
4. التأكد من أخطاء النموذج مستقلة ذاتيا
5. التأكد من النموذج مستقر ديناميكيا
6. تنفيذ اختبار الحدود لرؤية ما اد كان هنالك دليل على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات
7. اد اكانت النتيجة ايجابية في الخطوة 6،يتم تقدير العلاقة في الأجل القصير والطويل فضلا عن فصل النموذج تصحيح الخطأ غير مقيد.
8. استعمال نتائج النموذج المقدر في الخطوة 7. لقياس حركية تأثيرات العلاقة القصيرة الأجل والعلاقة التوازنية طويلة الأجل. (بن عمرة، 2018، صفحة 1)

الشكل رقم7: مخطط لملخص منهجية ARDL

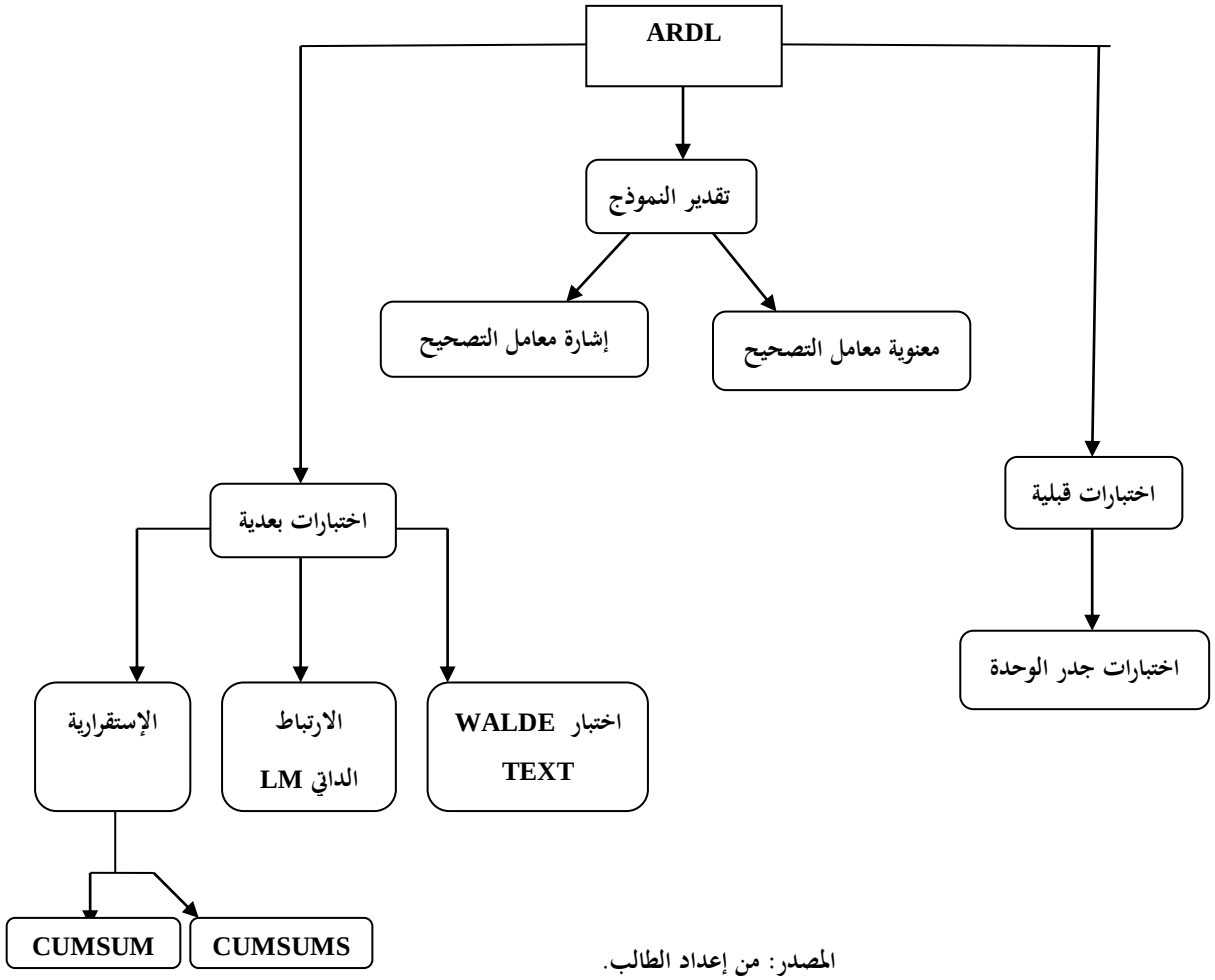

المصدر: من إعداد الطالب.

المطلب الثاني:تحليل المتغيرات:

قبل أن نغوص في بحر الدراسة القياسية التطبيقية سنقوم أولا بتحليل اثر القطاعات الاقتصادية الارتكازية بما فيها قطاع المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي، حيث يمثل هدا التحليل انطباعا أوليا عن ما ستؤول إليه دراستنا التطبيقية القياسية.

أولا:القطاعات الارتكازية في الاقتصاد الجزائري:

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي هو من المؤشرات الاقتصاد الكلي التي تقيس التنوع الاقتصادي الذي سنبني عليه نموذجنا القياسي من خلال الجدول التالي الذي يمثل نسب القيم المضافة التي ساهمت بها القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي سنقوم بتحليل اثر هده القطاعات على الناتج المحلي خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم 1: نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الفترة 1990-2020

الوحدة:%

	النقل والاتصالات	الخدمات	التجارة	الصناعة خارج المحروقات	الفلاحة	البناء والإشغال العمومية	المحروقات
1990	6,34	5,03	14,86	15,58	14,61	13.32	30.23
1991	6,14	4,01	15,11	14,64	12,84	11.55	35.69
1992	6,79	4,29	15,2	15,16	15,31	12.18	31.04
1993	7,06	4,69	18,16	14,23	14,26	13.21	28.35
1994	6,47	4,73	19,21	13,98	12,6	13.13	29.84
1995	6,36	4,86	18,07	12,36	12,53	12.18	33.62
1996	7,27	4,43	15,65	10,42	13,56	10.63	38
1997	8,23	4,67	15,74	10,04	10,86	11.01	39.41
1998	9,31	4,95	17,15	11,58	14,64	11.96	30.37
1999	9,19	4,57	15,87	10,4	13,83	10.43	35.68
2000	8,04	3,8	12,71	8,47	10,08	8.51	48.31
2001	8,79	4,11	13,79	9,13	11,93	9.28	42.93
2002	9,35	4,22	13,96	9,25	11,44	10.14	41.6
2003	9,08	3,94	12,58	8,27	11,99	9.33	44.51

46.44	8.99	11,38	7,61	11,9	3,59	10,05	**2004**
53	7.85	9,03	6,49	10,38	3,19	10,02	**2005**
53.72	8.3	8,73	6,11	9,91	3,07	10,12	**2006**
52.12	9.13	8,82	5,98	10,76	3,09	10,07	**2007**
54.56	9.33	7,8	5,57	10,76	3	8,91	**2008**
39.76	12.41	11,56	7,08	14,4	4,01	10,74	**2009**
43.93	12.36	10,51	6.39	13,28	3,82	9,66	**2010**
46.76	11.11	10,41	5,84	12,73	3,64	9,45	**2011**
44.98	11.3	11,39	5,84	13,21	3,68	9,75	**2012**
39.09	12.2	12,75	6	14,54	4,01	11,37	**2013**
35.63	13.05	13,37	6,32	15,6	4,28	11,7	**2014**
25.61	14.92	15,53	7,38	18,13	5,05	13,36	**2015**
23.76	15.26	16,38	7,49	7,92	5,35	13,78	**2016**
26.98	15.09	15,82	7,45	15,08	5,54	14,01	**2017**
29.44	14.5	15,4	7,16	14,91	5,17	13,58	**2018**
25.99	15.28	16,1	7,4	15,53	5,68	13,93	**2019**
19.84	16.96	19,17	8,51	14,66	5,84	15,08	**2020**
39.04	**12.15**	**12.73**	**8.97**	**14.57**	**4.33**	**9.81**	**متوسط المساهمة**

المصدر: من إعداد الباحث من خلال معطيات الديوان الوطني الإحصاء.

لاحظ من خلال الجدول ضعف تأثير القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي حيث يبقى القطاع النفطي الاكثر تاثيرا في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة مساهمة مقدرة ب39.04%، يليه القطاع التجاري بمتوسط نسبة مساهمة قدرت ب14.57% ، ثم القطاع الفلاحي ب12.73% ثم قطاع البناء والإشغال العمومية ب 12.15% قطاع النقل والاتصالات بمساهمة قدرت ب9.81% ، يليه القطاع الصناعي بنسبة 8.97% وأخيرا قطاع الخدمات بنسبة 4.33% كأقل قطاع مساهم في الناتج المحلي.

الشكل رقم 8 منحنى توضحي لتطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2020:

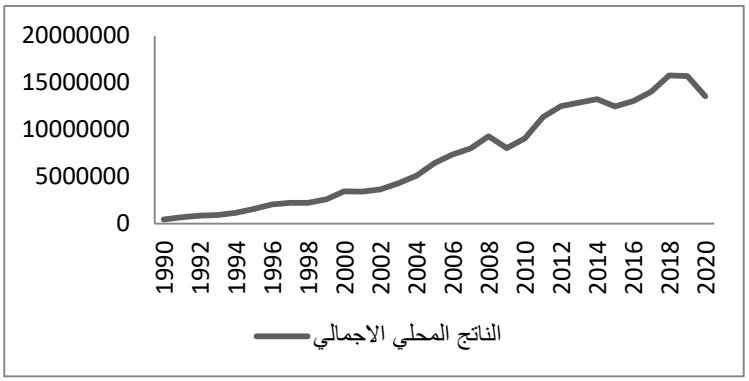

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء.

من خلال الرسم نلاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي سجل مسارا تصاعديا خلال اغلب فترات الدراسة خاصة الفترة 1990-2019 غير انه انخفض سنوات :2008 كنتيجة للازمة العالمية المالية و2014 نتيجة الازمة النفطية العالمية وبسنة 2020 نتيجة الازمة العالمية الصحية او مايعرف بجائحة كورونا.

الشكل رقم 9:منحنى توضيحي لنسب تأثير القيمة المضافة للقطاع التجاري على الناتج المحلي الاجمالي 1990-2020:

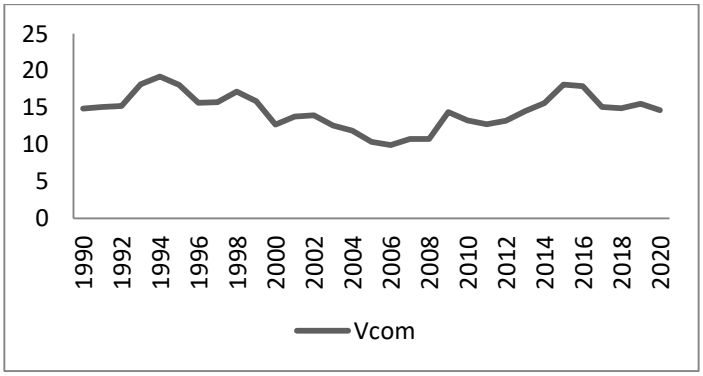

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء

- **القطاع التجاري:** من خلال الشكل السابق نلاحظ أن القطاع التجاري كان في عديد من الفترات يعد كأكبر قطاع مساهم في الناتج المحلي الإجمالي من بين القطاعات الاقتصادية الأخرى دون قطاع المحروقات خاصة فترتي 1992- 2006 و 2008-2016 وتعود أسباب هده المساهمة خاصة تلك الخاصة بالفترة الأولى إلى تبني

الجزائر لنظام اقتصاد السوق بداية من تسعينيات القرن الماضي حيث ومن بين مبادئ النظام تحرير التجارة الخارجية والداخلية إضافة إلى الإصلاحات التي مست القطاع غير أنه عرف تدهورا في الفترة 2016-2020 نتيجة الأزمة التي كانت تعاني منها البلاد.

الشكل رقم10:منحنى توضحي لنسب تأثير القيمة المضافة للقطاع الفلاحي على الناتج المحلي الاجمالي 2020-1990

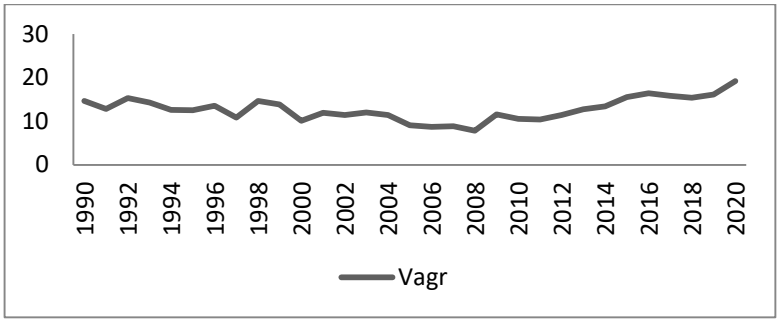

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء

- **القطاع الفلاحي** : شهد القطاع عدة تدبدبات خلال فترة الدراسة مابين تدهوره تارة وارتفاعه تارة أخرى، بنسب مقبولة بشكل عام حيث كان في العديد من الفترات ينافس القطاع التجاري كأكثر قطاع مساهمة في الناتج المحلي من بين القطاعات الأخرى حيث كان له دالك في الفترة الأخيرة :2017-2020 كنتيجة للإصلاحات الحكومة للقطاع الفلاحي.

الشكل رقم11: منحنى توضحي لنسب تأثير القيمة المضافة للقطاع الصناعي على الناتج المحلي الاجمالي 2020-1990

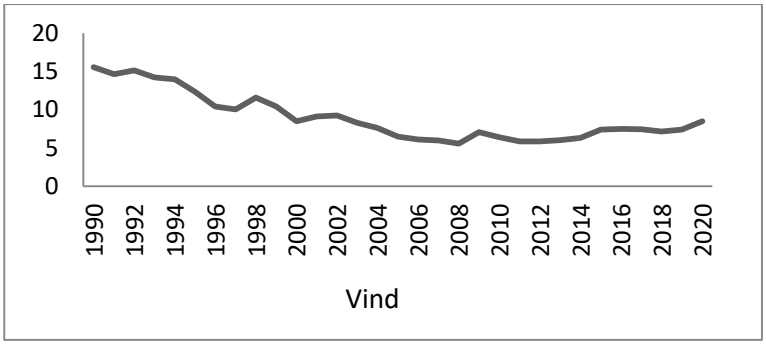

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء

- **القطاع الصناعي**: فترة 1990-1993 كانت أفضل فترة للقطاع خلال فترة الدراسة حيث كانت تمتلك الجزائر قاعدة صناعية معتبرة في تلك الفترة، غير انه ومند بداية 1994 دخل القطاع في سبات عميق لازال يحاول الاستفاقة منه عبر عدة إصلاحات لم تأتي بالحلول ليبقى الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات من اكبر أسباب تدهور القطاع.

الشكل رقم12: منحنى توضحي لنسب تأثير القيمة المضافة لقطاع النقل والاتصال على الناتج المحلي الاجمالي 1990-2020

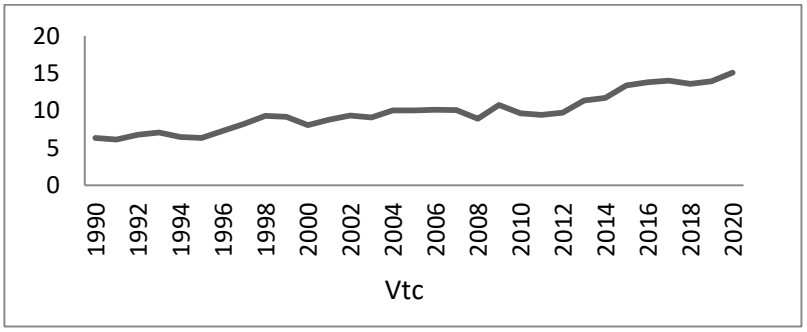

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء

- **قطاع النقل والاتصالات**: عرف القطاع تحسنا في نسب المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي حيث كان يعاني من تدهور بداية من 1990 بحوالي 6% إلى أن بلغ ذروته سنة 2015 بنسبة مساهمة قدرت ب15.08% وهدا نتيجة العديد من الانجازات التي حققها القطاع والتطور الكبير الذي شهده النقل البحري والجوي والملاحة الجوية والمترو، الترامواي، التليفيريك، والنقل العمومي للمسافرين.

الشكل رقم13: منحنى توضحي لنسب تأثير القيمة المضافة للقطاع الخدماتي على الناتج المحلي الاجمالي 1990-2020

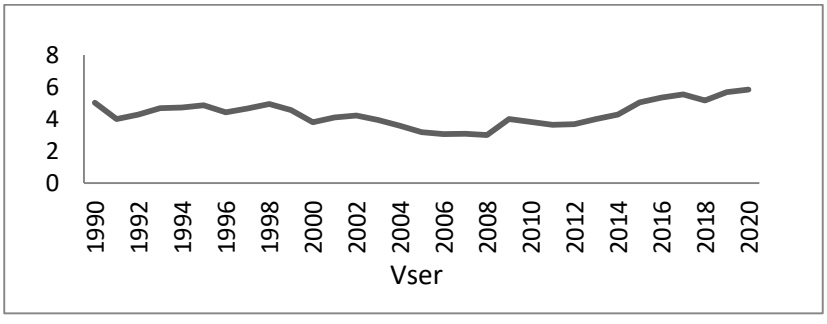

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء

- **قطاع الخدمات:** يعتبر قطاع الخدمات اقل قطاع مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي طيلة سنوات الدراسة حيث شهد مساره ثباتا ما بين 3% إلى 5% طيلة 31 سنة لتبقى أفضل نسبة حققها القطاع قدرت ب5.84% سجلت سنة 2020

الشكل رقم14:منحنى توضيحي لنسب تأثير القيمة المضافة لقطاع البناء والاشغال العمومية على الناتج المحلي الاجمالي 1990-2020

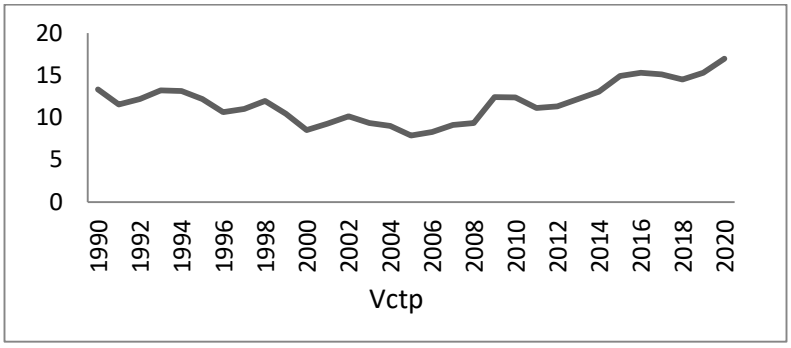

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء

- **قطاع البناء والإشغال العمومية:** عرف القطاع فترة ثبات نسبية في المساهمة مابين الفترة 1990-1998 وفترة تراجع مابين 1999-2008 ليعود إلى الارتفاع بداية من 2009 إلى غاية 2020 أين بلغ ذروته نتيجة السياسات والإصلاحات التي انتهجتها الحكومة داخل هدا القطاع خاصة في ما يخص بناء السكنات.

الشكل رقم15:منحنى توضيحي لنسب تأثير القيمة المضافة لقطاع المحروقات على الناتج المحلي الاجمالي 1990-2020

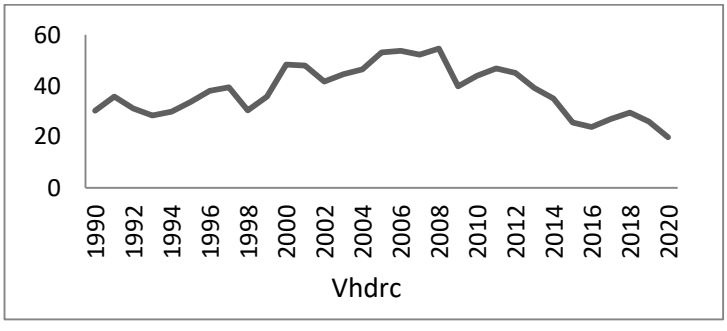

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء

- **قطاع المحروقات:** من خلال الشكل نلاحظ المساهمة الكبرى لقطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي لتبقى اكبر مساهمة لقطاع اقتصادي في PIB من بين كل القطاعات الاقتصادية خصوصا فترة 2004-2009،عير أن هده المساهمة سجلت تراجع بداية من 2015 إلى غاية 2019 حيث بلغت أدنى قيمة ب17.27% سنة 2016 ويعود هدا التراجع إلى بداية تطبيق الحكومة لسياسات تنموية ضمن برنامج النمو من خلال استراتيجة التنويع الاقتصادي أفاق 2030.

. ثانيا: قياس درجة تنوع الاقتصاد الجزائري باستعمال مؤشر هيرشمان – هيرفيندال HHI :

اعتمادا على معطيات الجدول السابق الخاص بمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي سيتم قياس درجة التنوع الاقتصادي باستعمال مؤشر هيرشمان هيرفيندال وهو من أهم المؤشرات التي تستخدم في قياس مدى التنوع الاقتصادي والدي يأخذ الصيغة التالية:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_i N\, Pi^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

- حيث Pi^2 : $\frac{Xi}{X}$ حيث X_I تمثل إجمالي الناتج المحلي بالقطاع i في السنة؛ و X تمثل الناتج المحلي الجمالي بكل القطاعات في السنة.
- N يمثل عدد القطاعات.

الجدول رقم 2: قياس مدى تنوع الاقتصاد الجزائري باستعمال مؤشر HHI للفترة: 1990-2020

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
HHI	0.06	0.11	0.74	0.056	0.06	0.09	0.12	0.13	0.06
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
HHI	0.1	0.22	0.17	0.15	0.18	0.21	0.29	0.3	0.3
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
HHI	0.31	0.14	0.19	0.22	0.2	0.14	0.49	0.05	0.042

السنوات	2017	2018	2019	2020					
HHI	0.052	0.066	0.048	0.15					

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للاحصاء

الشكل رقم16:رسم بياني لمدى تنوع الاقتصاد الجزائري باستعمال مؤشر HHI 1990–2020

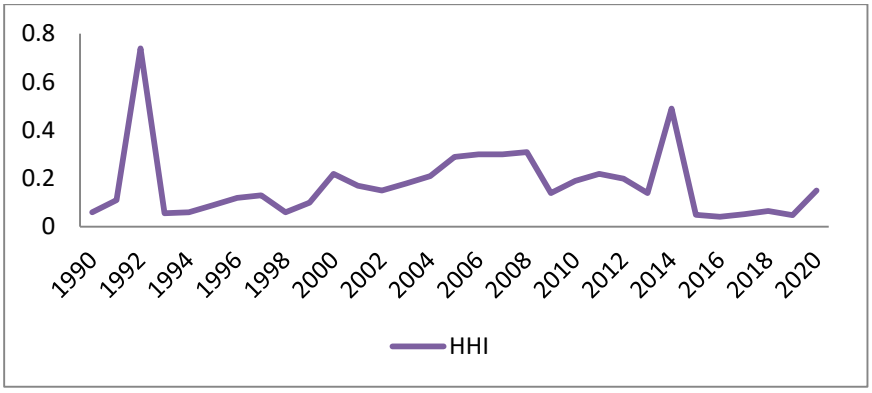

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الجدول رقم 3

نتائج مؤشر تعبر عن مدى التنوع الاقتصادي، فاذا كانت نتيجة المؤشر تساوي 0 فهدا يعني وجود تنوع اقتصادي تام ومثالي، أما اذا كانت نتائجه تقارب أو تساوي 1 فهدا يعني لا وجود للتنوع اقتصادي؛

ومن خلال نتائج الجدول وما يوضحه الشكل السابق نلاحظ أن سنة 2016 هي أكثر سنة تحقق فيها التنوع الاقتصادي خلال فترة الدراسة كنتيجة لبداية مشروع التنوع الاقتصادي أفاق 2030 كما شهدت سوات 2015،2019، 2017، 1998، 1994، 1990، و2018 على التوالي نسب مقبولة من التنوع الاقتصادي، بينما كانت سنة 1992 اقل سنة من حيث التنوع الاقتصادي حيث يمكن أن يعود دالك إلى الأزمة الوطنية وحالة اللاإستقرار آو ما يعرف ببداية العشرية السوداء، ومن بين السنوات التي كانت ضعيفة من حيث التنوع الاقتصادي سنتي 2014 كنتيجة للازمة النفطية العالمية وسنة 2008 نتيجة الأزمة المالية العالية؛

بشكل عام جاءت نتائج الجدول مخيبة نوعا ما ولا ترقى إلى مستوى التطلعات حيث أكدت النتائج استمرارية التبعية لقطاع النفط وان التنوع الاقتصادي الجزائر لازال بعيدا نوعا ما.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لمصادر تنوع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات 1990-2020

من خلال هدا المبحث سنحاول إسقاط كل ما تم ذكره من خلال دراستنا هاته حول واقع الاقتصاد الجزائري إذ سيمثل الدراسة التطبيقية لموضوعنا حيث سنستعين بمبادئ الاقتصاد القياسي والوسائل الإحصائية التطبيقية

دراسات:

من بين الدراسات العديدة التي اهتمت بالتنويع الاقتصادي نجد دراسة مقدم رونق وقادري فتحة تحت عنوان التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات 1990-2020 دراسة قياسية حيث جاءت الدراسة لقياس مدى اثر القطاعات الارتكازية على الناتج المحلي الإجمالي باستعمال نموذج EVWIES ونموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL وقياس مدى التنوع الاقتصادي في الجزائر باستعمال مؤشر HHI حيث تعتبر هده الدراسة من بين الدراسات التي ساعدتنا في انجاز هدا الجانب التطبيقي.

المطلب الأول: تطبيق النموذج القياسي حالة الجزائر فترة 1990-2020:

أولا وصف النموذج القياسي:

سنحاول بناء نموذج متكون من مؤشرات (المتغيرات) المعتمدة في الدراسة استنادا على معطيات الخاصة بالاقتصاد الجزائري المتوفرة لدينا والمقتبسة من الديوان الوطني للإحصاء للفترة 1990-2020 حيث ستكون متغيرات الدراسة مرموزا لها بما يلي:

- YGDP: الناتج المحلي الإجمالي
- YIND: القطاع الصناعي
- YAGR: القطاع الزراعي
- YSER: قطاع الخدمات
- YCOM: القطاع التجاري

- YTP: قطاع النقل والاتصالات

ومنه يمكننا كتابة النموذج الانحدار الخطي المتعدد كالأتي:

Yit = f (Yagr, Ycom, Yind, Yser, Ytp)

ثانيا: تقدير النموذج

لتقدير النموذج القياسي للمعادلة نستخدم طريقة ARDL ومنهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الداني للفجوات الزمنية المتبعة والمتباطئة ARDL ودالك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي EVIEWS حيث تم تقسيم متغيرات النموذج إلى:

المتغير التابع:

- **Ygdp:** الناتج المحلي الإجمالي.

المتغيرات المستقلة:

- **Vind:** القيمة المضافة للقطاع الصناعي.
- **Vcom:** القيمة المضافة لقطاع التجاري
- **Vagr:** القيمة المضافة لقطاع الزراعة
- **Vser:** القيمة المضافة لقطاع الخدمات
- **Vtp:** القيمة المضافة لقطاع النقل ولاتصالات

أ.دراسة الاستقرارية:

السلاسل الزمنية: اختبار استقرارية المتغيرات المستقلة يتم من خلال دراسة السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

الشكل رقم17: السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

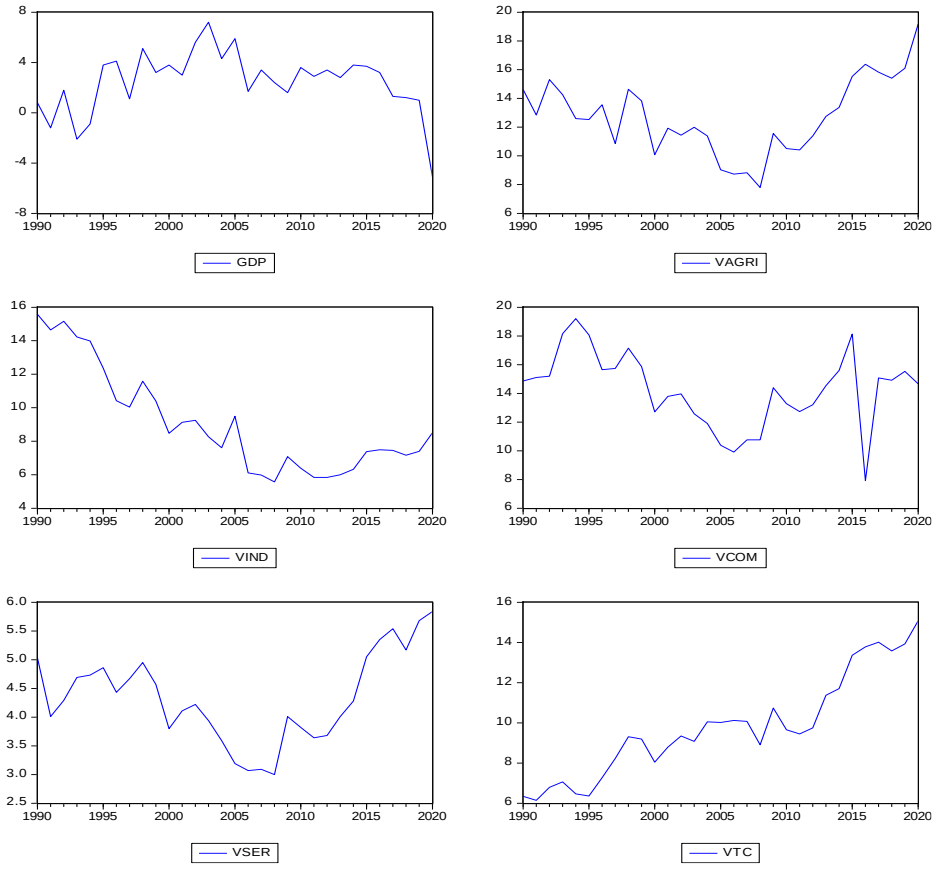

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Eviews

يمثل الشكل السلاسل الزمنية التي تعبر عن نسب مساهمة القيم المضافة للقطاعات الاقتصادية (المتغيرات المستقلة) في الناتج المحلي الإجمالي، ومسار تطور الناتج المحلي الإجمالي (المتغير الثابت) خلال فترة الدراسة.

من خلال إتباع منهجية ديكي فولر وبالاعتماد على برنامج EVIEWS قمنا بدراسة السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ووجدنا:

الجدول رقم 3:نتائج دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

	GDP	Vagr	Vind	Vser	Vcom	Vtp
نوع النموذج	الفرق الأول	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول
درجة الاستقرار	I (1)	I (1)	I (0)	I (1)	I (0)	I (1)

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الملحق رقم 1

يتضح من خلال نتائج الاختبارات ما يلي:

– عند إجراء اختبار (ADF)تبيّن أن القيم المحسوبة لكل المتغيرات أقل من القيم الجدولية عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تدل على عدم استقرارية السلسلة الزمنية لهذه المتغيرات عند المستوى وبذلك نقوم باختبار الاستقرارية عند الفروق الأولى حيث نجد أن القيم المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، و منه نستنتج أن هذه المتغيرات متكاملة من الرتبة الأولى.

و نستنتج من ذلك أن كل متغيرات الدراسة مستقلة من الدرجة I(1) ولا توجد متغيرات متكاملة من الدرجة I(2)، و بالتالي يمكن تطبيق منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج ARDL.

ب.اختبار التكامل المشترك:

من خلال المتغيرات التي حققت الشروط في بناء النموذج القياسي والذي تم اختيارها وفق اختبار متعدد الخطوات (Stepwise) حيث يتم تقييم إسهامه في معنوية النموذج ووجود علاقة توازنية فيما بينهما (طويلة الأجل وقصيرة الأجل). ومن خلال استخدام معيار(Schwars Bayesain Criterion)

ب.1 اختبار أفضل فترة إبطاء:

شكل رقم18:اختبار أفضل فترة إبطاء

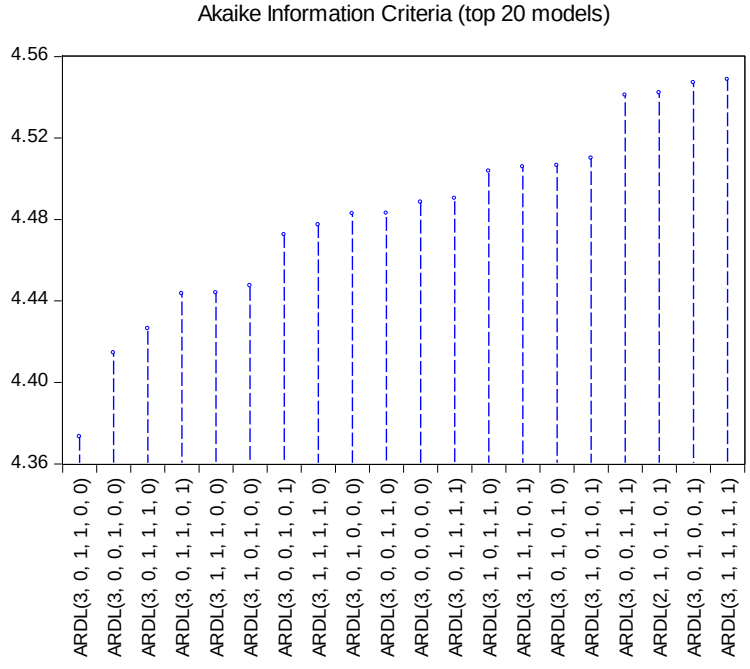

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا برنامج EVIEWS 9

من خلال الرسم نستنتج أن أفضل فترة إبطاء هي اقل قيمة والتي تعادل **ARDL (3,0,1,1,0,0)**

الجدول رقم 4: نتائج تقدير مساهمات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة 1990-2020 بالجزائر

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.413198	0.254095	1.626153	0.1223
GDP(-2)	0.627218	0.307267	2.041278	0.0571
GDP(-3)	0.647672	0.253583	2.554079	0.0205
VAGRI	0.300792	0.564378	0.532961	0.6010
VIND	-0.454307	0.544419	-0.834481	0.4156
VIND(-1)	-0.610103	0.428665	-1.423262	0.1728
VCOM	0.045659	0.228606	0.199729	0.8441
VCOM(-1)	0.389804	0.212278	1.836292	0.0839
VSER	1.899464	1.654912	1.147773	0.2670
VTC	-1.691926	0.682726	-2.478192	0.0240
C	5.999846	6.196407	0.968278	0.3465
R-squared	0.640911	Mean dependent var		2.678571
Adjusted R-squared	0.429683	S.D. dependent var		2.472269
S.E. of regression	1.867042	Akaike info criterion		4.373311
Sum squared resid	59.25938	Schwarz criterion		4.896677
Log likelihood	-50.22635	Hannan-Quinn criter.		4.533309
F-statistic	3.034206	Durbin-Watson stat		2.161548
Prob(F-statistic)	0.021334			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج EVIEWS 9

ب.2 اختبار حدود التكامل المشترك:

لاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات نستخدم منهج الحدود ARDL اعتمادا على إحصائية فيشر (Statistic F) من خلال إنشاء حدين من القيم الحرجة، حيث أن القيمة الحرجة للحد الأدنى تستخدم كمقياس مرجعي للمتغيرات المتكاملة من الدرجة صفر (I_0) بينما القيمة الحرجة للحد الاعلى تستخدم كمقياس مرجعي للمتغيرات المتكاملة من الدرجة الأولى (I_1)، فاذا كانت قيمة Stat-F تساوي:

- قيمة Stat-F اكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة:نرفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة التكامل المشترك.
- قيمة Stat-F اقل من الحد العلوي للقيم الحرجة: نرفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة التكامل المشترك.
- قيمة Stat-F محصورة بين الحدين الأعلى والأدنى: نقبل فرضية العدم بوجود علاقة التكامل المشترك

الجدول رقم 5: اختبار منهج الحدود Bound test لوجود علاقة طويلة الأجل

Test Statistic	Value	K
F-statistic	2.591403	5
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	1.81	2.93
5%	2.14	3.34
2.5%	2.44	3.71
1%	2.82	4.21

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج EVIEWS 9

من خلال اختبار منهج الحدود ARDL يوضح الجدول لنا النتائج حسب إحصائية Stat-F بقيمة 2.59 اكبر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج عند مستويات معنوية 10%،5%،2.5%

نتائج النموذج ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة مما يعني وجود علاقة تكامل مشترك، أي تؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للدراسة.

ب.3.تقدير العلاقة في المدى القصير والطويل:

بما انه يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات نمر إلى مرحلة تقدير العلاقة

ب.1.3.تقدير العلاقة في المدى الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين القطاعات الاقتصادية الارتكازية والنمو الاقتصادي، قمنا بقياس العلاقة طويلة المدى في إطار نموذج (ARDL)، وتتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل، كما هو موضح في الجدول رقم 6، حيث ظهرت بعض المعلمات المقدرة وفق الإشارة في حين الآخر جاء عكس ما تشير إليه الدراسات السابقة بعضها كان معنوي والبعض الآخر غير معنوي.

الجدول رقم 6: نتائج تقدير معلمات نموذج الأجل الطويل

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
VAGRI	-0.437142	0.797459	-0.548168	0.5907
VIND	1.546911	0.905149	1.709012	0.1056
VCOM	-0.632861	0.563984	-1.122125	0.2774

VSER	-2.760498	2.484620	-1.111034	0.2820
VTC	2.458882	1.363521	1.803333	0.0891
C	-8.719599	11.658259	-0.747933	0.4647

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج EVIEWS 9

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية بين المتغيرات ومن خلال النتائج المتحصل عليها وتقديرا لمعلمات الجدول نستخلص ما يلي:

- **تأثير القطاع الفلاحي:** جاء اثر القطاع الفلاحي على الناتج المحلي الإجمالي عكسي (سالب) حيث كلما زادت القيمة المضافة للقطاع الفلاحي ب1% انخفض الناتج المحلي الإجمالي ب0.43%.
- **تأثير القطاع الصناعي:** جاء تأثير القطاع الصناعي على الناتج المحلي الإجمالي طردي موجب حيث كلما زادت القيمة المضافة للقطاع الصناعي ب1% ارتفع الناتج المحلي الإجمالي ب1.54%.
- **تأثير القطاع التجاري:** جاء تأثير القطاع التجاري على الناتج المحلي الإجمالي عكسي سالب حيث كلما زادت القيمة المضافة للقطاع التجاري ب1% انخفض الناتج المحلي الإجمالي ب0.63%.
- **تأثير القطاع الخدمات:** حيث يؤثر قطاع الخدمات على الناتج المحلي الإجمالي بشكل عكسي سالب أي كلما زادت القيمة المضافة لقطاع الخدمات ب1% انخفض الناتج الحلي الإجمالي ب2.76%.د
- **تأثير قطاع النقل والاتصال:** يؤثر قطاع النقل والاتصال على الناتج المحلي بشكل طردي موجب حيث كلما زادت القيمة المضافة لقطاع النقل والاتصال ب1% يقابله ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي ب2.46%.

ب.2.3.تقدير العلاقة في المدى القصير:

الجدول رقم 7: نتائج تقدير معلمات نموذج الأجل القصير

لغرض قياس العلاقة القصيرة الأجل تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ، و الجدول التالي يوضح نتائج التقديرات كما يلي:

Cointegrating Form				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
D(GDP(-1))	-1.274889	0.437499	-2.914038	0.0097
D(GDP(-2))	-0.647672	0.253583	-2.554079	0.0205
D(VAGRI)	0.300792	0.564378	0.532961	0.6010
D(VIND)	-0.454307	0.544419	-0.834481	0.4156
D(VCOM)	0.045659	0.228606	0.199729	0.8441
D(VSER)	1.899464	1.654912	1.147773	0.2670
D(VTC)	-1.691926	0.682726	-2.478192	0.0240
CointEq(-1)	- 0.688087	0.437824	1.571607	0.0145
Cointeq = GDP - (-0.4371*VAGRI + 1.5469*VIND -0.6329*VCOM -2.7605				
*VSER + 2.4589*VTC -8.7196)				

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج EVIEWS 9

نتائج التقدير أظهرت لنا أن معلمة الحد من تصحيح الخطأ (-1) ECM معلمة سالبة ومعنوية عند المستوى 5% حيث ($CointEq(-1)= -0.69$) مما يؤكد على وجود علاقة توازنية الأجل، والية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج حيث أن معلمة تقيس سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، كما نلاحظ وجود نوع من التشابه بين نتائج التقدير في الأجل الطويل والقصير.

ج.الاختبارات التشخيصية:

قبل الاعتماد على نموذج المختار ARDL واستخدامه في تقدير نموذج الأجل الطويل ينبغي التأكد من جودة أداء هدا النموذج من خلال اختبار ثبات البيان واختبار استقرار النموذج.

ج.1. اختبار ثبات البيان:

الجدول رقم 8:اختبار البواقي

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.743878	Prob. F(10,17)	0.6767
Obs*R-squared	8.522761	Prob. Chi-Square(10)	0.5779
Scaled explained SS	2.236140	Prob. Chi-Square(10)	0.9942

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج EVIEWS 9

من خلال التقدير أعلاه تظهر أن قيمة الاحتمالية Stat-F تساوي 0.67 أي اكبر من 0.05 ما يؤكد أن بواقي التقدير ذات تباين متجانس وعدم وجود مشكلة الارتباط الداني بين بواقي التقدير.

ج.2.اختبار استقرار النموذج (اختبار تصحيح الخطأ):

الشكل رقم19: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)

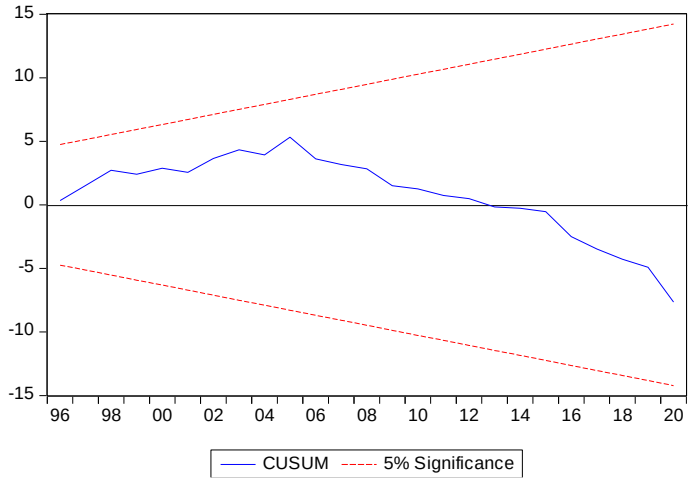

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج EVIEWS 9

الشكل رقم20: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM of Squares)

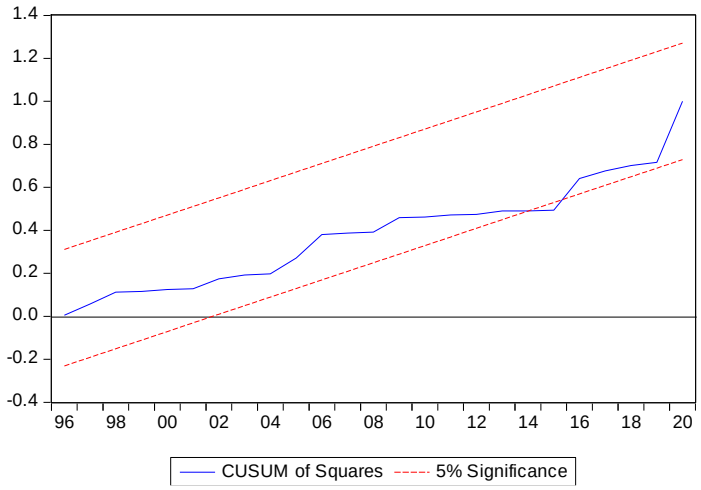

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج EVIEWS 9

نتائج الاختبار المدروس أوضحت لنا أن **CUSUM** و **CUSUM of Squares** تقع داخل الحدود عند مستوى المعنوية 5% مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل.

المطلب الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها:

أولا: النتائج:

- توصلنا من خلال نتائج الدراسة القياسية أن نموذج الدراسة مقبول من ناحية الإحصائية استنادا إلى صحة الاختبارات التي تلت عملية التقدير بإتباع منهجية ARDL.
- وجود تكامل بين متغيرات الدراسة ما يعني ارتباطهم بعلاقة توازنية طويلة الأجل
- علاقة تشابكية بين القطاعات الاقتصادية في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.
- العلاقة بين المتغيرات الناتج المحلي الإجمالي(متغير ثابت) والقيمة المضافة القطاعات (متغيرات مستقلة) (الفلاحي، الخدمات، التجاري) علاقة عكسية وهو ما يتنافى مع معقولية النظرية الاقتصادية.
- العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (متغير ثابت) والقطاعات (متغيرات مستقلة) (الصناعي، النقل والاتصالات) علاقة طردية وهو ما يتوافق مع معقولية النظرية الاقتصادية.
- من خلال اختبارات التشخيصية وجدنا أن النموذج خال من مشكلة الارتباط الداني وان البواقي ذات ارتباط متجانس.

ثانيا: المناقشة:

من خلال تحليل ومعالجة نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي يرى الملاحظ خللا في إسهام القطاعات الاقتصادية دون قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي مقابل هيمنة قطاع النفط على الناتج المحلي بمتوسط مساهمة يقارب 40% خلال الفترة 1990-2020، يحدث هدا نتيجة للعلاقات التشابكية

بين القطاعات الاقتصادية الأخرى ما يجعل الاقتصاد الجزائري بعيد كل البعد عن التنويع الاقتصادي رغم تبني الحكومة لعديد من المشاريع وفرضها لمجموعة من الاستراتيجيات والإصلاحات من اجل الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي أبرزها إستراتيجية الجزائر لتنويع الاقتصادي أفاق 2030 بداية من 2016 فرغم انخفاض الاعتماد على قطاع المحروقات نوعا ما بداية من أول سنة انطلاق المشروع غير أن النتائج المحققة لاحقا لم تكن في مستوى التطلعات والآمال المعلقة حيث ولحد اللحظة جميع المعطيات تبين لنا بقاء الاعتماد على البترول سواء في تكوين القيمة المضافة في الأنشطة الاقتصادية أو تمويل الخزينة العامة للدولة.

خلاصة الفصل:

من خلال هدا الفصل وبعد معالجة الجانب التطبيقي للموضوع والقيام بالدراسة القياسية لمدى تأثير ومساهمة القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي اعتمادا على بيانات إحصائية وباستخدام نموذج الاقتصاد القياسي ARDL عبر بناء نماذج قياسية ومعالجتها إحصائيا قصد ربطها بواقع الاقتصاد الجزائري ومن خلال اختبار مؤشر HHI لقياس مدى التنوع الاقتصادي توصلت نتاجنا إلى أن التنوع الاقتصادي في الجزائر لازال بعيد المنال في ظل الهيمنة النفطية التي أثرت أيضا على مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى دون قطاع النفط على الناتج المحلي الإجمالي حيث كانت عبارة عن مساهمات ضعيفة.

الخاتمة

الهدف من هده الدراسة ومن خلال الإجابة على الإشكالية المطروحة هو إبراز مدى خطورة الاعتماد على قطاع المحروقات كمورد وحيد ترتكز عليه عجلة الاقتصاد الجزائري من جهة ومدى أهمية الدور الذي تلعبه سياسة التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في التنمية الاقتصادية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي حيث تكون فيه كل القطاعات الاقتصادية معنية من جهة ثانية.

ولبلوغ الهدف قسمت الدراسة إلى فصلين اثنين أولهما يهتم بالجانب النظري والثاني يشمل الجانب التطبيقي من خلال دراسة قياسية، حيث تطرق الفصل الأول بشكل عام إلى عرض مختلف المفاهيم والأساسيات الخاصة بالتنويع الاقتصادي، قطاع المحروقات، القطاعات والاستراتيجيات البديلة...،مع ذكر ابرز الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع: الأجنبية والعربية والوطنية منها، أما الفصل الثاني فكان عبارة عن دراسة قياسية أبرزت من خلال بدايته أهم أدوات الدراسة، منهجها وتحليل متغيراتها، وفي نهايته تطبيق النموذج القياسي التي جاءت به الدراسة.

ومن خلال مناقشة وتحليل موضوع الدراسة بشكل عام تم استخلاص ما يلي:

أ.اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى**: التنويع الاقتصادي هو تقليل الاعتماد على قطاع النفط والذهاب نحو تطوير اقتصاد غير بترولي، من خلال صادرات وإيرادات من مصادر أخرى، وتعزيز دور القطاع الخاص مقابل تقليل دور القطاع العام لتقليص أثار الأزمات ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- **الفرضية الثانية**: تتوفر الجزائر على كافة الإمكانيات والوسائل لتحقيق وإنجاح التنوع الاقتصادي إمكانيات سياحية، صناعية، فلاحية، ومختلف الموارد والطاقات المتجددة ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- **الفرضية الثالثة**: تأثير سلبي للقطاعات الاقتصادية الارتكازية (الفلاحة، التجارة، الخدمات) على الناتج المحلي الإجمالي مقابل التأثير الايجابي للقطاعات (الصناعي، النقل والاتصال) وهو ما يتنافى مع صحة الفرضية الثالثة.

- **الفرضية الرابعة**:العلاقة بين القطاعات الاقتصادية علاقة تشابكية غير ترابطية ما يتنافى مع صحة الفرضية الرابعة.

ب.النتائج:

- التنويع إستراتيجية حتمية لتخفيف اثأر الاختلالات والأزمات الاقتصادية حيث تكون فيه كل القطاعات معنية عكس اقتصاد القطاع الوحيد.
- الاعتماد على قطاع المحروقات ينتج عنه تطبيق سياسات تقشفية وقت حدوث الأزمات النفطية.
- التنويع الاقتصادي في الجزائر لازال بعيدا رغم السياسات والاستراتيجيات المطبقة .
- نجاح التنويع الاقتصادي في الجزائر ممكن في حال استغلال الجيد للإمكانيات والموارد المتوفرة.
- تأثير القطاعات الارتكازية خارج قطاع المحرقات على الناتج المحلي الإجمالي هو تأثير ضعيف.
- وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي وكل من القطاعات الاقتصادية الفلاحي، التجاري، والخدماتي.
- وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والقطاعات الاقتصادية الصناعي والنقل والاتصال.

ج.التوصيات:

بالنسبة لحالة الجزائر ولتحقيق الأهداف المرجوة يحتاج التنويع الاقتصادي إلى الكثير مما يلزم القيام به:

- صياغة جملة من السياسات المترابطة فيما بينها والمكملة لبعضها البعض.
- وضع خطط بعيدة المدى.
- الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في مجال التنوع الاقتصادي.
- العمل على البحث عن مصادر جديدة لتمويل الميزانية العامة من خلال زيادة تنمية الصادرات خارج المحروقات، تنويع مصادر الدخل وزيادة حصة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي
- تقوية الروابط بين مختلف القطاعات الاقتصادية من اجل الاستقرار الاقتصادي.
- الاهتمام بالاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة لتقليل الاعتماد على المورد الطاقوي التقليدي النفط.

- دعم الاستثمارات المحلية والأجنبية وتشجيع القطاع الخاص وتعزيز دوره في الاقتصاد من خلال التنسيق بينه وبين القطاع العام.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب:

- أحمد رمضان، نمة الله، و اخرون. (2002). النظرية الاقتصادية الكلية. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- احمد سعيد بامخة. (2011). اقتصاديات الصناعة، الطبعة 2. القاهرة مصر: دار الزهراء للنشر و التوزيع.
- براهيم الدعمة. (2015). التنمية البشرية المستدامة في الفكر بين الاسلامي و الوضعي منظور مقارن، الطبعة الاولى. عمان: دار المناهج للنشر و التوزيع.
- حربي محمد موسى عريقات. (2006). مبادئ الاقتصاد-التحليل الكلي-. عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الاولى.
- سعد عارف جواد. (2010). التخطيط و التنمية الزراعية. الاردن: دار الراية للنشر و التوزيع.
- شيخي ,م .(2012) .طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات .عمان :دار حامد للنشر والتوزيع.
- طويطي ,م .(2019) .اساليب الاحصاء الاستدلالي البارماتريية) الجزء الاول .(دار حامد للنشر والتوزيع.
- عبد الرزاق حسن وسن. (2013). اضاءات في التنمية البشرية وقياس دليل الفقر الدولي. عمان: دار حامد ، الطبعة الاولى.
- هاني ,ع .(2000) .الانسان و البيئة.منظومات الطاقة و البيئة و السكان .عمان :دار الشروق.

ثانيا: المذكرات والأطروحات:

- كريمة جحنين. (2021). نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2018. اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه . الجزائر، شعبة العلوم التسيير تخصص ادارة المؤسسات، الجزائر.

- مقدم رونق، (2021) مصادر تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات دراسة قياسية للفترة (1990-2020) مدكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص اقتصاد كمي جامعة الشهيد حمة لخضر،الوادي

- ياسين بوعبدلي (2018)، البدائل التنموية في لاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، بجامعة الجزائر 3.

ثالثا: المجلات والمؤتمرات:

- احلام هواري، و علي سدي. (2019). التنويع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط مع الاشارة لحالة الجزائر. مجلة البشائر الاقتصادية،المجلد الخامس عشر العدد 02 .

- احمد حسين بتال. (2020). التكامل المشترك. تم الاسترداد من التكامل المشترك وفق ARDL مع التطبيق في EVIEWS.

- احمد ضيف، و احمد عزوز. (2018). واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر و الية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد14، العدد 19 .

- احمد مدلحي. (4 12, 2015). فعالية الاستثمارات في الطاقات المتجددة كاستراتيجية لما بعد المحروقات في تحقيق التنمية المستدامة–حالة الجزائر–. مجلة الباحث، العدد 04 .

- أ–م..م. عبد الرحمان 2001، Economic Diversification in the Kingdom of Saudi Arabia التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية،بجامعة الرياض

- امال خالي. (2018). دروس في التجربة الاندونيسية في توظيف الدبلوماسية من اجل تعزيز التنويع الاقتصادي ،دراسة في مقارنة المشروع الاطار لتسريع وتوسيع التنمية الاقتصادية في اندونيسيا. مجلة العوم القانونية و السياسية .

- امينة هناء جابي، و عيسى حجاب. (30 12, 2017). ضرورة التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية دراسة حالة ماليزيا. مجلة اقتصاديات الاعمال و التجارة .

- بكر احمد عصمت. (2014). مجلة الكويت للعلوم الاداريةو الاقتصادية، العدد 14. تدخل الدولة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية في ظل الاقتصاد الاسلامي و الاقتصاد الوضعي–دراسة مقارنة–. الكويت، جامعة الكويت، الكويت.

- بن عمرة ,ع .ا .(2018) .خطوات تطبيق تقنية ARDL باستخدام برنامج EVIEWS 10 جامعة فرحات عباس سطيف ,الجزائر.

- حاكمي بوحفص. (2012). السياحة في شمال افريقيا الجزائر مقارنة بتونس و المغرب. مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدرسات، العدد 02 .

- حناش ,بوحبل ,ع .(2016) .البدائل المستقبلية لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات و التقليل من التبعية البترولية في الجزائر .مجلة الافاق للدراسات المستقبلية .

- حياة بن سماعين، و حسيبة زايدي. (بلا تاريخ). مكانة الصناعة البترولية و قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري. مجلة الدرسات الاقتصادية والمالية .

- خالد بن راشد الخاطر. (2015). تحديات انهيار اسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون. المركز العربي للابحاث والدراسات السيايسة.

- رتيبة عروب، و تسعديت بوسعين. (2012). مداخلة بعنوان اهمية تاهيل و تثمين الموارد المتاحة في تفيل استراتيجيات الصناعة و دفع غجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر حقائق و افاق. الملتقى الوطني حول الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر. الجزائر.

- سعيد بوشول، و اخرون. (2017). المقاولاتية كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي، دراسة حالة المملكة العربية السعودية. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية،العدد 07 .

- سمية عراب. (2021). تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات و تحليل درجة تنوعه حسب مؤشر هرفندال هيرشمان خلال فترة 2001-2019. مجلة التمويل و الاستثمار و التنمية المستدامة المجلد رقم 06 العدد رقم 02

- سهام عيساوي، فطوم حوحو، و خولة بن دادة. (01 06, 2017). سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر. مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية والادارية .

- شطيبي محمود ,م .(2015) .التدعيات المحتملة لازمة قطاع الطاقة على الاقتصاد الجزائري .ندوة حول ازمة اسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزاري قراءة في تطورات اسواق الطاقة .جامعة الامير عبد القادر، قسنطينة.

- عبد المنعم حجيرة، و سعيد مزيان. (2019). التنويع الاقتصادي في الجزائر: الواقع، الافاق والمحددات. مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية العدد 03.

- عدة فروحات. (2012). الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المتدامة في الجزائر-دراسة مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير. مجلة الباحث، العدد 11 .

- عطية خمخام، و محمد علي الجودي. (01, 2021). خطة الانعاش الاقتصادي و الاجتماعي في ظل نموذج الاقتصادي -رؤية الجزائر 2016-2030 و تدعيات جائحة فيروس كوفيد 19. مجلة الريادة الاقتصاديات الاعمال،المجلد 07، العدد 02.

- علي كساب. (2003). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية وتأهياها. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية وتأهياها المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب.

- فاطمة بن عبد العزيز. (2020). استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر2016-2030. مجلة دراسات في الاقتصاد و التجارة و المالية، المجلد 09، العدد 01.

- قط سليم وبولويز عبد الوافي، (2018) الاقتصاد الجزائري بين واقع الريع وإستراتيجية التنويع، مقال مدون بمجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية,

- مجمد بلعيدي. (2014). التنويع الاقتصادي اي استراتيجية للجزائر؟ مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية- دراسات اقتصادية- العدد،28 جزء 02 .

- محمد بوطلاعة، و نعيمة بن ديش. (29 07, 2018). ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات ازمة النفط-امكانية الاستفادة من تجارب دولية-. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02 .

- محمد داودي. (بلا تاريخ). التنويع الاقتصادي في الجزائر واثره على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية. تلمسان.

- محمد مجلخ، و وليد بشيشي. (12 06, 2022). قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة 1996-2019. Revue Algerinne D économique et gestion vol 16 N° 01 .

- ممدوح الخطيب عوض. (2014). االتنويع والنمو في الاقتصاد السعودي. لمؤتمر الاول لكليات ادارة الاعمال بجامعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،. الرياض.

- ممدوح عوض الخطيب. (ماي, 2011). اثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع العير النفطي السعودي. المجلة العربية للعلوم الادارية، العدد02 .

- موسى باهي، و كمال روابنية. (2016). التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية،حالة البلدان العربية المصدرة للنفط. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5 .

- مولود حشمان. (2010). السلاسل الزمنية وتقنيات التنبؤ القصير المدى. ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية.

- نجاة كورتل. (2019). الاقتصاد الجزائري بين الواقع الاقتاد الريعي ورهنات التنويع الاقتصادي دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة 2011-2017. مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية.

رابعا: دارسات باللغة الأجنبية:

- BERTHELEMY, j. C. (2005). Commerce international et diversification economic. Revue d'economie politique N°5 vol 115 .

- Gelb, A. (2010). diversification de l'économié des payes riches en ressources naturelles. contribution préparé pour le séminaire de haute niveau du FMI ressorce naturelles, finance et dévlopement. alger.

- The global Comptitiveness, r. (2018). World economic forum. switzirland.

- UN.(2022) , Stratégies de diversification économique dans les payes en développement tributaire des produits de base

- ZHANG, L.-Y. (2003, Octobre). UNFCCC Workshop on economic diversification. Economic diversification in the contex of climat change

-

خامسا:المواقع الالكترونية:

- ALGERIA PRESS (2017) www.aps.dz

- ARABIC CNN (2017) .arabic.cnn.com

- بنك الجزائر. (2022) https://www.bank-of-algeria.dz/

- الديوان الوطني للإحصائيات ONS

الملاحق

ملحق رقم 1.اختبار الاستقرارية

الناتج المحلي الاجمالي GDP

عند المستوى

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.446485	0.5458
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الفرق الاول

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.447271	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

القيمة المضافة لقطاع الزراعة VAGRI

عند المستوى

Null Hypothesis: VAGRI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.212080	0.6559
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الفرق الاول

Null Hypothesis: D(VAGRI) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.857501	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

القيمة المضافة لقطاع الصناعة VIND

عند المستوى	الفرق الاول

Null Hypothesis: VIND has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.816854	0.0664
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

القيمة المضافة لقطاع الخدمات VCOM

عند المستوى	الفرق الاول

Null Hypothesis: VCOM has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.193733	0.0303
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

القيمة المضافة لقطاع الخدمات VSER

Null Hypothesis: VSER has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.004001	0.7389

Null Hypothesis: D(VSER) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.735528	0.0001

Test critical values:	1% level	-3.679322
	5% level	-2.967767
	10% level	-2.622989

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Test critical values:	1% level	-3.670170
	5% level	-2.963972
	10% level	-2.621007

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

القيمة المضافة لقطاع النقل والاتصالات VT

Null Hypothesis: D(VTC) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.047097	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: VTC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.074724	0.9435
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم 2.اختبار فترات الإبطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: GDP VAGRI VIND VCOM VSER VTC
Exogenous variables: C
Date: 05/08/23 Time: 10:45
Sample: 1990 2020
Included observations: 29

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-302.1076	NA	68.14941	21.24880	21.53169	21.33740
1	-202.8907	150.5361*	0.923168*	16.88901*	18.86923*	17.50919*
2	-179.3928	25.92866	3.111611	17.75123	21.42878	18.90299

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

ملحق رقم 3.نتائج تقدير مساهمات القطاعات

Dependent Variable: GDP
Method: ARDL
Date: 05/08/23 Time: 12:28
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): VAGRI VIND VCOM VSER VTC
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 972
Selected Model: ARDL(3, 0, 1, 1, 0, 0)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.413198	0.254095	1.626153	0.1223
GDP(-2)	0.627218	0.307267	2.041278	0.0571
GDP(-3)	0.647672	0.253583	2.554079	0.0205
VAGRI	0.300792	0.564378	0.532961	0.6010
VIND	-0.454307	0.544419	-0.834481	0.4156
VIND(-1)	-0.610103	0.428665	-1.423262	0.1728
VCOM	0.045659	0.228606	0.199729	0.8441
VCOM(-1)	0.389804	0.212278	1.836292	0.0839
VSER	1.899464	1.654912	1.147773	0.2670
VTC	-1.691926	0.682726	-2.478192	0.0240
C	5.999846	6.196407	0.968278	0.3465

R-squared	0.640911	Mean dependent var	2.678571
Adjusted R-squared	0.429683	S.D. dependent var	2.472269
S.E. of regression	1.867042	Akaike info criterion	4.373311
Sum squared resid	59.25938	Schwarz criterion	4.896677
Log likelihood	-50.22635	Hannan-Quinn criter.	4.533309
F-statistic	3.034206	Durbin-Watson stat	2.161548
Prob(F-statistic)	0.021334		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ملحق رقم 4.اختبار البواقي

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.743878	Prob. F(10,17)	0.6767
Obs*R-squared	8.522761	Prob. Chi-Square(10)	0.5779
Scaled explained SS	2.236140	Prob. Chi-Square(10)	0.9942

ملحق رقم 5.اختبار Bound test

ARDL Bounds Test
Date: 05/08/23 Time: 13:17
Sample: 1993 2020
Included observations: 28
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	2.591403	5

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	1.81	2.93
5%	2.14	3.34
2.5%	2.44	3.71
1%	2.82	4.21

ملحق رقم 6.تقدير العلاقة في المدى القصير والطويل

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: GDP
Selected Model: ARDL(3, 0, 1, 1, 0, 0)
Date: 05/08/23 Time: 13:41
Sample: 1990 2020
Included observations: 28

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-1.274889	0.437499	-2.914038	0.0097
D(GDP(-2))	-0.647672	0.253583	-2.554079	0.0205
D(VAGRI)	0.300792	0.564378	0.532961	0.6010
D(VIND)	-0.454307	0.544419	-0.834481	0.4156
D(VCOM)	0.045659	0.228606	0.199729	0.8441
D(VSER)	1.899464	1.654912	1.147773	0.2670
D(VTC)	-1.691926	0.682726	-2.478192	0.0240
CointEq(-1)	- 0.688087	0.437824	1.571607	0.0145

Cointeq = GDP - (-0.4371*VAGRI + 1.5469*VIND -0.6329*VCOM -2.7605 *VSER + 2.4589*VTC -8.7196)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
VAGRI	-0.437142	0.797459	-0.548168	0.5907
VIND	1.546911	0.905149	1.709012	0.1056
VCOM	-0.632861	0.563984	-1.122125	0.2774
VSER	-2.760498	2.484620	-1.111034	0.2820
VTC	2.458882	1.363521	1.803333	0.0891
C	-8.719599	11.658259	-0.747933	0.4647

ملحق رقم 7.اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)

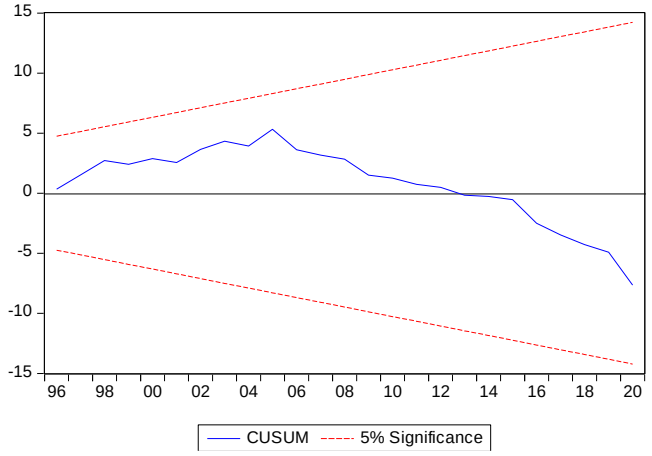

ملحق رقم 8.اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)